٣٣

تصدر منتصف كل شهر هجري ـ السنة السادسة ـ ١٥ / ربيع الآخر / ١٤٢٢ هـ ـ عدد (٣٣)

الأصالة

رسالة إسلامية منهجية جامعة

عودة إلى الكتاب والسُّنَّة بفهم سلف الأمة

اقرأ في هذا العدد . . .

- **ثقف ثم كتل**

  الإمام المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

- **نحو خلافة راشدة على منهج النبوة**

  الشيخ سليم بن عيد الهلالي

- **القول الفصل في حكم تحديد النسل**

  يحيى المداينة

- **أهمية علم الطب في الكتاب والسنة**

  الشيخ الدكتور أبو أنس محمد بن موسى آل نصر

- **من نماذج الحزبية المعاصرة**

  أبو عبدالله اليمني الحُديدي

«الأصالة»

أشعر أنها اسمٌ على مسمّى ـ إنْ شاء الله ـ

الشيخ العلامة / محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ

« مجموع فتاويه »

(رقم ٦٣١٨)

الناشر : مركز الإمام الألباني للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية

تلفون : ٥٠٥٤٠٥٣ ـ ٦ ـ ٠٠٩٦٢

السنة السادسة - عدد(٣٣)
١٥/ ربيع الآخر/ ١٤٢٢هـ

رسالة إسلامية منهجية جامعة

الأصالة

٣٣

عودة إلى الكتاب والسُّنَّة بفهم سلف الأمة

تصدر منتصف كل شهر هجري

أسرة التحرير:

الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري ..... رئيساً

الشيخ سليم بن عيد الهلالي ..... عضواً

الشيخ د. محمد بن موسى آل نصر ..... عضواً

الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان ..... عضواً

إخواننا القراء

نرحب بكل مقال علمي رصين،
ونرغب في كل نقد هادف بنّاء

فـ (الأصالة):

منبر لكل مسلم مخلص داع على الحق . .
- وفقنا الله وإياكم لكل خير -.

الاشتراكات

- المملكة العربية السعودية (١٨٠ ريالاً).
- بقية الدول العربية (٥٠ دولاراً).
- أوروبا (٦٠دولاراً).
- أمريكا (١٠٠ دولاراً).

ثمن النسخة

الأردن: (دينار)، الإمارات المتحدة: (١٠ دراهم)، البحرين: (دينار)، السعودية (١٠ ريالات)، الكويت: (٨٠٠فلس)، أوروبا (٤دولارات)، أمريكا (٥دولارات).

ترخيص دائرة المطبوعات والنشر برقم (٤/ ٣/ ١٣٢٨)

عنوان المراسلة

الأردن:
عمّان
ص.ب (٩٨) الرمز البريدي (١٣٧٨١).
تلفاكس: ٥٠٥٤٠٥٣ - ٦ - ٠٠٩٦٢

موقعنا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
www.albani-center.com

تطلب (الأصالة) من:

الإمارات: جمعية دار البر - دبي

البحرين: مكتبة التوحيد

اليمن:
مكتبة الإدريسي السلفية - صنعاء - شارع تعز - قرب فندق الوطن - هاتف ٦٢٠٢٢٧ - ٢٦٣٩١٤

الولايات المتحدة:
AL-QURAN WAS-SUNNAH SOCIETY (QSS)
19800 VAN DYKEROAD
Detroit 48234-3354
Tel: (313) 893 - 3768
Fax: (313) 893 - 3748

بريطانيا وإيرلندا:
Salafi Pubications
17 - 19 Muntz Street
Small Heath
Birmingham Bio 9SN
TEL: (44) 121 773 0003
(44) 121 773 0033
Fax: (44)121 773 4882
E-mail: enquiries@Salafipubications.com
WebsiteL:WWW.SalafiBookstore.com

وتطلب (الأصالة) من جميع المكتبات السلفية في العالم.

خطبة الحاجة

إنَّ الحَمْـدَ للهِ؛ نَحْمَـدُهُ، وَنَسْتَعِنُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَـا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِـنْهُمَا رِجَـالاً كَـثِيراً وَنِسَـاءً وَاتَّقُـوا اللهَ الَّـذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

﴿يَـا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾

أَمَّا بَعْدُ:

فَـإِنَّ خَـيْرَ الحَدِيـثِ كِـتَابُ اللهِ ، وَأَحْسَـنَ الهَـدْيُ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرَّ الأُمُـورِ مُحْدَثَاتُهـا ، وَكُـلَّ مُحْدَثَـةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ.

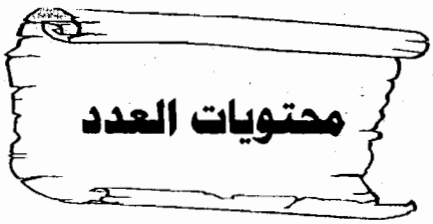

محتويات العدد

- **فاتحة القول:** الحق والعدل

التحرير ٥

- **تأملات قرآنية:** ﴿ إني أخاف الله رب العالمين ﴾

الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري ٧

- **الكلم الطيب:** نحو خلافة راشدة على منهاج النبوة

الشيخ سليم بن عيد الهلالي ٩

- **قضايا فقهية:** القول الفصل في حكم تحديد النسل

يحيى المداينة ١٧

- **الكتب تعريفاً ونقداً:** مذكرات (همفر) في الميزان (٣)

مالك بن حسين ٢٦

- **من أرشيف الأصالة:** ثقف ثم كتل

الإمام المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ٣٤

- **كلمات في الدعوة والمنهاج:** من نماذج الحزبية المعاصرة

أبو عبدالله اليمني ٥١

- **مناهج العلماء:** مجالات الإصلاح عند الشاطبي (٥)

الشيخ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ٥٨

- **وفاء ورثاء:** نبذة علمية في ترجمة العلامة محمد بن صالح العثيمين

أبو عبدالرحمن فوزي الأثري ٦٨

- **الطب النبوي:** أهمية علم الطب في الكتاب والسنة

الشيخ د. أبو أنس محمد بن موسى آل نصر ٧١

- **مسك الختام:** الأدب والعلم

التحرير ٧٧

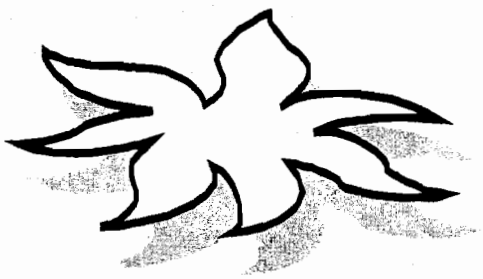

(الحقُّ) و (العدلُ)

• بقلم: أسرة التحرير

إنّ من ميزات وسمات الدَّعوة السَّلفيَّة أنها ربَّانية، وعلميّة، وهاتان السّمتان كفيلتان لها بالبقاء، والتّقدم نحو البناء، فتكفل لها (الأولى) الرفعة والسناء، والعلو والشموخ في السماء، وعدم سيطرة فكر فضلاً عن شخص على هذه الدَّعوة المباركة.

وتكفل لها (الثانية) تمييز المحق من المبطل، والجيد من الرديء، والصحيح من السقيم.

ويترتب على اجتماع هاتين السمتين جملة من البركات والخيرات، كل منهما يُكمّل الآخر، ومن أبرز ذلك:

(الحقّ) و (العدل).

ومما يعاني به كثير من الناس في (مواقفهم) اليوم، ولا سيما طلبة العلم: الإنفصال بين (الحقّ) و (العدل)! فقد يكون الواحد منهم محقّاً، ويعمل على البحث عن الحق، وتقريره، ونشره، ولكن . . . في مواقفه وحركته في الدَّعوة على الله: لا يصنع (عدلاً)!

وما أهنأ، وأمرأ، وأبرأ (الحقّ) على النُّفوس، عندما يصاحبه (العدل)! وما أثقله، وأشده عند فقدانه!

وقد أمر اللّه بالحق، وأخذ الميثاق علينا وعلى الأمم قبلنا أن لا نقول عليه -سبحانه- إلا الحقّ، وأمر أن نصنع عدلاً، وحينئذ -فقط- نعمل على اتباع ما دعا إليه الرسول ﷺ على وجه الكمال، ونحقق الاستجابة لأمر المولى، ونبتعد عن داعي الهوى.

فالمطلوب أن نحقق (مناط الأشياء) بعدل، وأن نتصوّرها على ما هي عليه، دون (هوى)، (فالحب) لا يجعلنا نغض الطرف عن قيد، أو شرط، أو صفة لها أثر في الحكم الشرعي، (والبغض) لا يجعلنا نحمّل الأمور ما لا تحتمل، وإنّما نراعي الضوابط والألفاظ والسياق، ولا نحاكم (الأقوال) المجملة بمعزل عن التفصيل، وهكذا.

وبعد هذا التّصور (العادل)، ننزع إلى نصوص الشرع، ونأخذ منها ما يخص (هذه القضية) مراعين جميع ما فيها؛ فحينئذ -فقط- يجتمع (الخير) كله، ويتحقق (العدل) مع (الحق)، ولا يبقى كلامٌ لمتأوّل، أو تنقيص لمتهور، وتكون الأمور في نصابها، ويعين (أهلُ الحق) (الصغارَ) أو (من في قلوبهم . . .) على السكوت، وعلى التّقدم في العلم، والبُعد عن عوائقه، من الانشغال بمسائل معدودات، وإشغال الناس بها، والتّمحور عليها!! وهي الآفة التي نحذر -دائماً- طلبة العلم منها، والسعيد من انشغل بواجب الوقت، وصرف همّته وجهده نحوه.

فالسلامة: العافية من قول (الباطل)، وصنع (الظلم).

ورحم الله من قال:

وأصلحِ الفسادَ بالتأملِ
وإنْ بديهة فلا تبدّلِ
إذ قيل كم مزيفٍ صحيحاً
لأجل كون فهمه قبيحاً

فالفساد كما يكون في بعض الأحايين في الاستدلال بالواهي والمطروح والضعيف، والتّقول على الشرع الحنيف بما لم يثبت فيه، فإنه يكون في أحايين أُخر في (توظيف) النصوص و (إسقاطها) في غير محالّها، والأول يُجمَّل بالحق، والثاني يُكمّل بالعدل.

وعندئذ -فقط- نعمل على الحدّ من هدر الطاقات، وإضاعة الأوقات، ونقفز من (المهاترات) إلى (الممارسات)، ونجد نصيباً مرضياً من (السمات) على المتصدرين، فيقع النفع باللفظ واللحظ، ويحصل البناء الذي من خلاله (نصعد) فـ (نُسْعد).

والله هو الهادي إلى سواء السبيل.

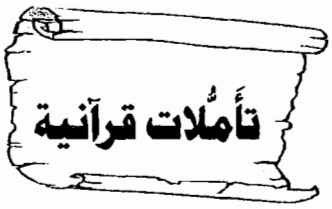

﴿ إنّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ العَالَمِينَ ﴾

• بقلم: الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثريّ

الإقرار بالخوف من ربِّ العالمين -سبحانه-: رُقيٌّ في العبوديّةِ يُطمْئِنُ النفوسَ، ويُهذّبُها، ويُربّيها . .

ولكنَّ المؤمنَ الموقورَ قلبُهُ بخشية اللهِ؛ لا يكتفي بمحضِ الخوفِ وسيلةً لِنَيْلِ رضا اللهِ، وتحصيل طاعتهِ وهُداه . . . لا؛ لكنّه – بتوفيق ربِّه- يجمعُ إلى خوفهِ – ذاك- رجاءً صادقاً برحمتهِ -سبحانه-؛ يدفعُه إلى الصالحات من الأعمال، وحُسن الآمال بما عند ربِّنا المُتعال . . وقد قيل قديماً: (حُسْنُ العمل من صِحَّة الأَمَل) . .

وإلى هذين – وقبلهما- يحدوه في سائر عملِه – ظاهراً وباطناً- حُبٌّ مُخلِصٌ لربِّه، يَذِلُّ له – به- بين يديهِ؛ مِمّا يقرِّبه إليهِ، ويرفعُه إليهِ . .

وحقيقةً ؛ فإنَّ الذي يخافُ من ربِّه؛ يدفعُه خوفُه ولا بُدَّ – إلى عملٍ، ولا يكونُ هذا الخوفُ – أساساً- إلا بدافع الرجاءِ الموصولِ بالحُبِّ . . . وإلا: فبلاءٌ متراكمٌ متراكبٌ . . .

ولقد أقرّ بهذا الخوفِ المَخُوفِ اثنان:

أوّلُهما: المظلومُ مِن ابْنَي آدمَ؛ اعترافاً بحقِّ الله عليه، ورغبة بما عند اللهِ -له-: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة:٢٨]، خوفٌ حقيقيٌّ، يمنع اليدَ من إطلاقها، ويربط اللسان بعِقال الهُدى . .

فكانت كلمةَ حقٍّ تُعَبِّرُ عن واقعٍ ما له من دافعٍ . .

وثانيهما: الشيطانُ الرجيم؛ الّذي وسوس، ولبَّس، ودلَّس، وأساء، وأوقع، وأكْفَرَ:

﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحشر:١٦]، إنّه إقرارٌ كاذبٌ، يفنّده سوء عملهِ، وضلال صنعهِ، وكفرُ طريقهِ . . .

فهذا الإقرارُ -إذَنْ- جملةٌ واحدةٌ، وكلمةٌ لا ثاني لها؛ لكنّه قد يصدر من صادق بعلمهِ، وقد يخرجُ عن كاذبٍ بفعلهِ . . .

والأيّام - وحدَها- في الدنيا- بمنّة الله- كفيلةٌ بكشف هذا الكاذب، وهَتْك أستار سوئهِ - ولو بعد حين- . . . وإلا: فأمامَ ربِّ العباد -يومَ التّناد- وعلى رؤوس الملأ والأشهاد . . .

فلا ينفعُ - من قبل ومن بعد- مع الحقِّ- إلا الإخلاص . . . وأمّا مَن افتقده أو أضاعه: فندمٌ مِن النفسِ - وعليها- وإخصاص[1] . . . ولكنْ: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾!!

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-:

« فالواجب على العبد البحث عن خصال التقوى، وخصال الإحسان التي شرعها الله في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، والتقرب بذلك إلى الله - عز وجل-؛ فإنه لا طريق للعبد يوصله إلى رضى مولاه، وقربه، ورحمته وعفوه، ومغفرته سوى ذلك».

[شرح حديث «لن ينجّي أحداً منكم عمله»]

(١) الإخصاص: الإزراء. «القاموس المحيط» (ص٧٩٦).

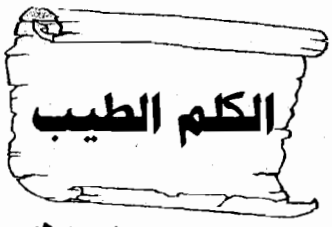

❖الحلقة الأولى

نحو خلافةٍ راشدةٍ على منهاج النّبوة

• بقلم: الشيخ أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

عَنِ النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ - وَكَانَ بَشِيرٌ رَجُلاً يَكُفُّ حَدِيثَهُ- فَجَاءَ أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ فَقَالَ: يَا بَشِيرُ بْنَ سَعْدٍ! أَتَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الأُمَرَاءِ؟ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا أَحْفَظُ خُطْبَتَهُ، فَجَلَسَ أَبُو ثَعْلَبَةَ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللهُ إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللهُ إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيًّا، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ سَكَتَ».

* صحيح لغيره – أخرجه أبو داود الطيالسي (٤٣٨) - ومن طريقه أحمد (٤/ ٢٧٣) واللفظ له- والعراقي في «محجة القرب في محبة العرب» (ق١٧ /ب)، والبزار (١٥٥٨٨- «كشف الأستار») من طريق داود بن إبراهيم عن حبيب بن سالم عنه به.

قال العراقي: «هذا حديث صحيح».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨٩): «ورجاله ثقات».

قلت: إسناده حسن؛ لأن حبيب بن سالم فيه كلام، فقد قال البخاري: «فيه نظر»، ووثقه أبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، وأخرج له مسلم وأصحاب

السنن، وقال الحافظ في «التقريب»: «لا بأس به»؛ فحديثه لا ينحط عن درجة الحسن.

ولـه شاهـد من حـديث عبدالله بن عباس -رضي الله عنه- بنحوه: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١١٣٨).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٩٠): «رجاله ثقات».

قلت: وبالجملة؛ فالحديث صحيح لغيره.

□ غريب الحديث:

عاضاً: وراثياً يتكادمون عليه تكادم الحمير.

جبرياً: قهرياً يسوق الناس بعصاه؛ يملأ الدنيا جوراً وظلماً.

□ فقه الحديث:

١- تحديد مراحل الحكم التي تمر على الأمة الإسلامية، وهي كالآتي:

أ- مرحلة النّبوة؛ ورفعت بانتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى.

ب- خلافة النبوة؛ وهي مدة خلافة الأربعة الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رضي الله عنهم-، وهي ثلاثون سنة لحديث سفينة مولى رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «خِلافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ -أَوْ مُلْكَهُ- مَنْ يَشَاءُ».

أخرجه أبو داود (٤٦٤٦ و ٤٦٤٧) واللفظ له، والترمذي (٢٢٢٦)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٥٢)، وابن حبان (٦٦٥٧ و ٩٩٤٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣٤٩)، وأحمد (٥/ ٢٢٠ و ٢٢١)، وابنه عبدالله في «زوائده على الفضائل» (٧٩٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٨١)، والطيالسي (١١٠٧)، والطبراني في «الكبير» (٦٤٤٢)، والحاكم (٣/ ٧١ و ١٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٤١ و ٣٤٢)، والطبري في «صريح السُّنَّة» (٢٦)، وغيرهم من طرق عن سعيد بن جمهان، عن سفينة به.

قلت: إسناده حسن؛ لأن سعيداً مختلف فيه، وقد وثّقه جماعة، منهم: ابن معين، وأحمد وأبو داود، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، له أفراد»، فمثله حسن الحديث.

وقد حسنه الترمذي، فقال: «وهذا حديث حسن».

وقال ابن أبي عاصم: «حديث ثابت من جهة النقل».

وصححه ابن حبان، والحاكم، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٨٤)، والذهبي.

وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨): «وهو حديث مشهور».

وله شاهد من حديث أبي بكرة -رضي الله عنه- بنحوه: أخرجه أبو داود (٤٦٣٤-٤٦٣٥)، والترمذي (٢٢٨٧)، وأحمد (٥/ ٤٤، ٥٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٣٥)، وابن أبي شيبة (١٢/ ١٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣٤٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٤٢، ٣٤٨).

قلت: إسناده ضعيف؛ لأن علي بن زيد بن جدعان ضعيف؛ لكن يعتبر به.

وصححه بشواهده شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٨٢٣/ ٤٥٩).

قَالَ سَفِينَةُ - كما عند أبي داود، والترمذي، وأحمد، وابن أبي عاصم وغيرهم-: «أمسك خلافة أبي بكر -رضي الله عنه- سنتين، وخلافة عمر -رضي الله عنه- عشر سنين، وخلافة عثمان -رضي الله عنه- اثني عشر سنة، وخلافة علي ست سنين».

وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨): «واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، وثبته أحمد؛ واستدل به على من توقف في خلافة علي؛ من أجل افتراق الناس عليه؛ حتى قال أحمد: من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله؛ ونهى عن مناكحته، وهو متفق عليه بين علماء السنة وأهل المعرفة، والتصوف، وهو مذهب العامة.

وإنما يخالفهم في ذلك بعض أهل الأهواء من أهل الكلام، ونحوهم؛ كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين المنافيين: عثمان وعلي، أو بعض

❖قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨): «واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، وثبته أحمد؛ واستدل به على من توقف في خلافة علي؛ من أجل افتراق الناس عليه؛ حتى قال أحمد: من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله؛ ونهى عن مناكحته . . .»

الناصبة النافين لخلافة علي، أو بعض الجهال من المتسننة الواقفين في خلافته.

ووفاة النبي ﷺ كانت في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته، وإلى عام ثلاثين سنة كان إصلاح ابن رسول الله ﷺ الحسن بن علي؛ السيد بين فئتين من المؤمنين بنزوله عن الأمر، عام إحدى وأربعين في شهر جمادى الأولى، وسمي «عام الجماعة»؛ لاجتماع الناس على معاوية، وهو أول الملوك».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٨٢٤-٨٢٧):

« . . . رأيت بعض المتأخرين ممن ليس له قدم راسخة فيه ذهب إلى تضعيفه، منهم: ابن خلدون المؤرخ الشهير، فقال في «تاريخه» (٢/ ٤٥٨- طبع فاس بتعليق شكيب أرسلان) -ما نصه-: «وقد كان ينبغي أن تلحق دولة معاوية وأخباره بدولة الخلفاء وأخبارهم، فهو تاليهم في الفضل والعدالة والصحبة، ولا ينظر في ذلك إلى حديث: «الخلافة ثلاثون سنة»؛ فإنه لم يصح، والحقيقة أن معاوية في عداد الخلفاء . . .».

وتبعه على ذلك العلامة أبو بكر بن العربي، فقال في «العواصم من القواصم» (ص٢٠١): «وهذا حديث لا يصح».

هكذا أطلق الكلام في تضعيفه؛ دون أن يذكر علته، وليس ذلك من

الأسلوب العلمي في شيء، لا سيما وقد صححه من عرفت من أهل العلم قبله.

ولقد حاول صديقنا الأستاذ محب الدين الخطيب: أن يتدارك الأمر ببيان العلة، فجاء بشيء؛ لو كان كما ذكر؛ لوافقناه على التضعيف المذكور . . .

وقد أعله الأستاذ الخطيب -أيضاً- بعلة أخرى في متنه، فقال: «وهذا الحديث المهلهل يعارضه ذلك الحديث الصحيح الفصيح في كتاب: الإمارة من «صحيح مسلم» . . . عن جابر بن سمرة قال: «دخلت مع أبي على النبي ﷺ فسمعته يقول: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش» ».

وهذه المعارضة مردودة؛ لأن في القواعد المقررة في علم المصطلح أنه لا يجوز رد الحديث الصحيح بمعارضته لما هو أصح منه، بل يجب الجمع والتوفيق بينهما، وهذا ما صنعه أهل العلم هنا، فقد أشار الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٨٢) نقلاً عن القاضي عياض إلى المعارضة المذكورة، ثم أجاب أنه أراد في حديث سفينة خلافة النبوة، ولم يقيد في حديث جابر بن سمرة بذلك.

قلت: وهذا الجمع قوي جداً، ويؤيده لفظ أبي داود: «خلافة النبوة ثلاثون سنة . . . »، فلا ينافي مجيء خلفاء آخرين بعدهم؛ لأنهم ليسوا خلفاء النبوة؛ فهؤلاء المعنيون في الحديث لا غيرهم؛ كما هو واضح.

ويزيده وضوحاً قول شيخ الإسلام في رسالته السابقة: «ويجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء، وإن كانوا ملوكاً ولم يكونوا خلفاء الأنبياء؛ بدليل ما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي؛ خلفه نبي، وأنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر. قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فُوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم».

فقوله: «فتكثر»: دليل على من سوى الراشدين؛ فإنهم لم يكونوا كثيراً.

وأيضاً قوله: «فوا ببيعة الأول فالأول»: دلّ على انهم يختلفون، والراشدون لم يختلفوا».

ت- مرحلة الملك العضوض، وتبدأ بخلافة بني أمية:

عن عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: «تدور رحى الإسلام على خمس وثلاثين، أو ست وثلاثين، أو سبع وثلاثين؛ فإن يهلكوا فسبيل من هلك، وإن يقم لهم دينهم يقم لهم سبعين عاماً. قلت: (وفي رواية: قال عمر: يا نبي الله) مما بقي أو مما مضى؟ قال: مما مضى».

أخرجه أبو داود (٤٢٥٤)، وأحمد (١/ ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٣-٣٩٥، ٤٥١)، وأبو يعلى (٥٠٠٩، ٥٢٨١، ٥٢٩٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٠٩ -١٦١٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٢٢٥)، والطيالسي (٣٨٣)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٥٤٩)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٥٥)، والحاكم (٤/ ٥٢١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٩٣)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣١١، ١٠٣٥٦)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٨٣٤-٨٣٦، ١٤٦٩-١٤٧٢)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٩٦/ ٢٩٠) من طرق عن عبدالله بن مسعود.

قلت: وهو صحيح؛ صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (٩٧٦): «هذا حديث صحيح من معالم نبوته ﷺ».

قوله ﷺ: «تدور رحى الإسلام» كناية عن بداية النهاية لمرحلة الخلافة الراشدة وبدء القتال والحروب الداخلية.

قال الخطابي: «دوران الرحى: كناية عن الحرب والقتال شبّهها بالرَّحى الدائرة التي تطحن الحب لما يكون فيها من تلف الأرواح وهلاك الأنفس»[1].

(١) «شرح السنة» (١٥/ ١٨).

وقال الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٩٧): «مثل يريد أن هذا المدة إذا انتهت حدث في الإسلام أمر عظيم، يخاف لذلك على أهله الهلاك، يقال للأمر إذا تغير واستحال: قد دارت رحاه، وهذا -والله أعلم- إشارة إلى انقضاء مدة الخلافة».

قوله ﷺ إنه بعد خمس وثلاثين، أو ست وثلاثين، أو سبع وثلاثين، ليس على الشك.

قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ٢٩٣-٢٩٤): إنه ليس على الشك؛ ولكن على أن يكون ذلك فيما يشاؤه الله -عزّ وجلّ- من تلك السنين؛ فشاء -عز وجل- أنه كان في سنة خمس وثلاثين، فتهيأ فيها على المسلمين حصر إمامهم، وقبض يده عما يتولاه عليهم مع جلالة مقداره؛ لأنه من الخلفاء الراشدين المهديين، حتى كان ذلك سبباً لسفك دمه -رضوان الله عليه-، وحتى كان ذلك سبباً لوقوع الاختلاف وتفرق الكلمة، واختلاف الآراء، فكان ذلك مما لو هلكوا عليه، لكان سبيل مهلك لعظمه، ولما حلّ بالإسلام منه؛ لكن الله ستر وتلافى، وخلف نبيه في أمته من يحفظ دينهم عليهم، ويبقى ذلك لهم.

ثم تأملنا ما بقي من هذه الآثار؛ فوجدنا في حديثٍ مسروقٍ منها عن عبدالله: «فإن يصطلحوا فيما بينهم على غير قتال يأكلوا الدنيا سبعين عاماً رغداً»، ووجدنا مكان ذلك في حديثي عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود والبراء ابن ناجية: «فإن يبق لهم دينهم فسبعين عاماً»، وكان ذلك قد جاء مختلفاً في حديث مسروق وحديثي صاحبيه، فكان ما في حديث مسروق أولاهما وأشبههما بما جرت عليه أمور الناس مما في حديثي الآخرين؛ لأن الذي في حديث مسروق: «فإن يصطلحوا بينهم على غير قتال، فتكون المدة التي يأكلون الدنيا فيها كذلك سبعين عاماً، ثم تنقطع، فلا يأكلونها بعدها»؛ ولكن جرت أمورهم على غير ذلك، مما لم ينقطع معهم القتال، فكان ذلك رحمة من الله لهم، وستراً منه عليهم، فجرى على ذلك أن يأكلوا الدنيا بلا توقيت

عليهم فيه، وكان ما في حديثي عبدالرحمن بن عبدالله والبراء بن ناجية يوجب خلاف ذلك، ويوجب انقطاع أكلهم الدنيا بعد ذلك سبعين عاماً، وسبعين عاماً وزيادة على ذلك ودينهم قائم على حاله، فعقلنا بذلك أن أصل الحديث في ذلك كما رواه مسروق فيه، لا كما رواه صاحباه؛ لأنه لا خلف لما يقوله ﷺ. والله نسأله التوفيق.

ث- مرحلة الملك الجبري، وتبدأ -والله أعلم- بسقوط الخلافة الإسلامية في مطلع القرن العشرين الإفرنجي.

وهي مرحلة تملأ الأرض جوراً وظلماً؛ ولكن الباطل زاهق، فستملأ - إن شاء الله- عدلاً.

ج- مرحلة خلافة على منهاج النبوة.

وهذه المرحلة تبدأ -بإذن الله - قبل ظهور المهدي ونزول عيس عليه السلام؛ يدل على ذلك أمور:

١- قوله ﷺ: «يكون خليفة من خلفائكم في آخر الزمان يحثو المال ولا يعده»[1].

فهذا الحديث يشير إلى أن المهدي خليفة من الخلفاء في آخر الزمان الذين يحكمون بالكتاب والسنة على منهاج النبوة، ولما كان المهدي من آخرهم، وليس بعده إلا المسيح ابن مريم -عليه السلام- فقد ثبت أن قبله خلفاء.

٢- المهدي يمثل قمة الإصلاح الديني في آخر الزمان؛ حيث يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، ومن المعلوم بداهة أن هذا المستقبل الزاهر لا يتحقق جملة، بل بالتدريج على سنن الله الجارية في التغيير، فلذلك لا بد من وجود مصلحين سابقين؛ يُوطؤون للمهدي قمة إصلاحه وحكمه، والله أعلم.

وللبحث بقية . . .

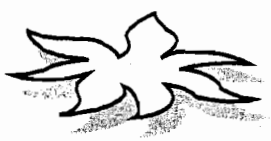

(١) أخرجه مسلم.

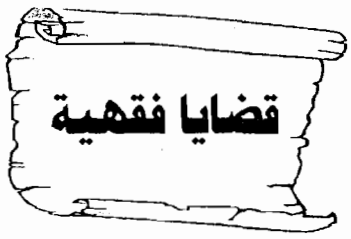

القول الفصل في حكم تنظيم النّسل

• بقلم: يحيى المداينة

الحمد لله، والصلاة والسّلامُ على رسول الله ﷺ وبعد:

اعلم أخي القارئ أنك على ثغرة من ثغرات الإسلام فلا يؤتين من قِبلك، فتعال نطلع وإياك على الأمور التالية:

من أي منظار ينظر القائمون على المؤتمرات السكانية إلى تنظيم الأسرة؟

أثبتت الدّراسات التحليلية أن نسبتها عند الخصوبة والقدرة على الإنجاب لدى المسلمين أعلى بكثير من نسبتها عند غير المسلمين، وهذا له دلالته وآثاره وانعكاساته.

من المشكلات المعاصرة التي أظهرتها الدراسات الواقعية: ما يُسمِّيه الغرب بمشكلة (الأمن الغذائي)، أو ما يُسمى بـ(الانفجار السكاني)، ويقصدون به (تفوق معدلات النمو البشري على معدلات نمو إنتاج الغذاء)، قالوا: «خاصة في الدُّول النّامية».

نظريات: (آدم سمث) و (كانتيلون) و (جيمس ستيورات) ورائد الفكر السكاني (مالثوس) وكلها في السكان والإنجاب والأمن الغذائي وضرورة التحكم بعدد السكان.

ما أشارت إليه منذ عشرات السنوات بعض الكتب مثل كتاب «أحجار على رقعة الشطرنج» وكتاب «حكومة العالم الخفية» وكتاب «ضباب أحمر يعلو أمريكا»؛ من توصيات محافل الماسون بعقد المؤتمرات السكانية، وضرورة التحكم بعدد السكان في كل بلد.

❖«النصوص الشرعية واضحة لا يختلف في فهمها اثنان في تشجيع الإسلام على كثرة الإنجاب -هذا من جهة- وفي حفظ هذه الكثرة ورعايتها -من جهة أخرى-».

هذه الحقائق تبيِّن أن المنظار هو منظار مصلحة مادية، وهذا المنظار يذكرنا بقول النبي ﷺ في الكبائر، بل موبقات الكبائر: «أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك»، وقوله ﷺ: «ذلك الوأد الخفي».

ما هو موقف الإسلام من منظارهم هذا؟

النصوص الشرعية واضحة لا يختلف في فهمها اثنان في تشجيع الإسلام على كثرة الإنجاب -هذا من جهة- وفي حفظ هذه الكثرة ورعايتها -من جهة أخرى-، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

نصوص الكتاب والسنة تُبين أن الله -سبحانه وتعالى- قد تكفَّل بالرزق -ما تسميه المؤتمرات السكانية بـ(الأمن الغذائي)- وتأمرنا نصوصهما بالأخذ بالأسباب الشرعية في تحصيل وكسب الرزق، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

وبالتالي فقد نص العلماء المسلمون على حرمة العزل وتنظيم النسل إن كان بنيّة المحافظة على (الأمن الغذائي)، و(ترشيد النسل)، أو (ترشيد عدد السكان)، أو (المحافظة على عدم الانفجار السكاني).

وأجازه بعضهم إذا كانت المرأة مريضة، وخُشي عليها.

ومن هنا يتبين أن علة التحريم أو التحليل في تنظيم النسل هي: نيّة ومقصد المُنظِّم، مثلما كانت علة التحريم والتحليل في العزل نيّة العازل.

ومن هنا يتضح أن الإسلام يحارب ويحرم النظرة التي يدعو إليها القائمون على المؤتمرات السكانية.

أما عن تشجيع الإسلام على كثرة النسل وأمره بحفظ النسل ورعايته، فيكفي أن نقف مع النصوص الآتية:

قول الله -تعالى-: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾. [النساء:٣]

أجمع العلماء -ولا أعلم مخالفاً-: أن الله -سبحانه وتعالى- أمر في هذه الآية بأمر عام؛ وهو التّعدد، ثم رفعه وخصصه بعلة متى وجدت؛ وهي الخوف من عدم العدل في المعاملة والفراش، وليس الميل القلبي، لذا كان الأصل التعدد كما فهمه الصحابة -رضي الله عنهم- وكان الاقتصار على واحدة مبنيّاً على الخوف من عدم العدل في المعاملة والفراش.

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ فهو بإجماع العلماء -فيما أعلم- معناه: الميل القلبي، وقد فسره حديث النبي ﷺ: «اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك».

والأمرُ في قوله -تعالى-: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[النساء:٣] مقترن بقرينة ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾ وهو ليس للوجوب بل للندب والاستحباب، وبدليل اقتصار بعض الصحابة على واحدة.

قال الرسول ﷺ: «تزوجوا الودودَ الولود فإني مكاثرٌ بكم الأمم»[1]، حديث صحيح؛ رواه أبو داود في «سننه» (١/ ٣٢٠)، والنسائي (٢/ ٧١) من حديث معقل بن يسار، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٦٢)، ووافقه الذهبي، ورواه أحمد في «المسند» (٣/ ١٥٨)، وسعيد بن منصور، والطبراني في «الأوسط» كما في «زوائده» (١/ ١٦٢)، والبيهقي (٧/ ٨١) من حديث أنس، وصححه ابن حبان (رقم:١٢٢٨)، كما قاله الألباني في «آداب الزفاف» (ص ١٣٢-١٣٣).

قال المناوي -رحمه الله-: «أي: أغالب بكم الأمم السابقة في الكثرة» كذا في «فيض القدير».

---

(١) قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «فيه تنبيه لطيف لكراهية العزل، أو تحديد النسل وتنظيمه؛ الذي ابتليت به بعض الدول، بتزيين ممن (لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب)، نسأل الله العافية». «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٤٠٧). (الأصالة).

ولا بُدَّ أن نعلم أن حفظ النسل من الضرورات الخمس الكلية التي جاء الإسلام لحفظها، أما ما يُسمونه: (التحكم بعدد السكان)، أو (ترشيد السكان)، أو (المحافظة على عدم الانفجار السكاني)، وغيرها؛ فكلها تُخالف هذا المقصد الإسلامي وهذه الضرورة، وكلها خطر على الصحة السكانية التي أمر الله بها؛ بل جعلها من مقاصد شريعته.

وأما عن النّصوص التي تأمر برعاية النسل وعدم الاقتصار على الكثرة وحدها، فالرجل مسؤول عمن هو مكلف بهم، كعياله، وأرحامه، وخدمه، والأدلة على هذا كثيرة منها:

قوله -تعالى-: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾ .[النساء:٩]

فهذا النص مؤيد للنصوص التي تأمر بتكثير النسل، ولكنه يوجب على ولي الأمر رعاية هذه الكثرة، وعدم إهمالها.

قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت» [أخرجه أبو داود رقم (١٦٩٢) ، وأحمد (٢/ ١٦٠)]، ورواه مسلم في «صحيحه» رقم (٩٩٦) بلفظ: «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته».

وهذا النص أيضاً صريح في الأمر برعاية الكثرة، ومؤيد للنصوص الآمرة بتكثير النسل.

وقال رسول الله ﷺ: «إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس».

وهذا نص صريح في تحريم إهمال شأن العيال، وألا يتركهم المسؤول عنهم فقراء بلا رعاية.

وقال رسول الله ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغني يغنه الله». [رواه البخاري (٣/ ٢٩٤-فتح)]

ولهذا الحديث -كما قرر أهل العلم- فوائد منها:

١- أن من استعان بالله على استكمال الأعمال الصالحة التي قررها في نفسه، أعانه الله وبلغه مراده وكفاه.

٢- أولى الناس بالنفقة، هم: أهل بيتك ومَنْ تعولهم، وليس كما هي العادة

في جعل الكرم في خارج أهل البيت والعيال، ولذا قال: «وابدأ بمن تعول».

وقال رسول الله ﷺ: «وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها، حتى ما تجعل في فيّ امرأتك». [متفق عليه]

وقال رسول الله ﷺ: «إذا أنفق الرجل على أهله نفقة يحتسبها، فهي له صدقة». [متفق عليه]

وأما النصوص التي تُحرّم التقليل من النسل، أو تنظيمه، أو العزل؛ خوفاً من (الأمن الغذائي) أو (الانفجار السكاني)، أو (ترشيداً لعدد السكان في كل بلد)، فمنها:

قوله -تعالى-: ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[الإسراء:٣١]، وقوله: ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾. [الأنعام:١٥١]

فقد قدم الله في الآية الأولى رزقهم على رزق آبائهم، وضمن الله في الآية الثانية رزق آبائهم قبل رزقهم.

وما أشرت إليه سابقاً من قوله ﷺ في الكبائر أو موبقاتها، «أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك».

والقتل اليوم بأداة علمية، وبأسلوب عصري، تنهي النسل أو الجنين قبل حياته، مخافة أن يهدِّد الأمن الغذائي!!

وقال رسول الله ﷺ في العزل: «ذلك الوأد الخفي» كما سيأتي.

يبين أن تنظيم النسل بطريقة موانع الحمل، وبنيّة المحافظة على الغذاء، وإنتاج النوعية المحسنة، حرام شرعاً، وما هو إلا وأد خفي، وقتل غير ظاهر.

قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾. [النور:٣٢]

فهذه الآية واضحة وصريحة في إلغاء فكرة عدم زواج وتناسل الفقير، وواضحة أيضاً وصريحة في جعل الزواج وكثرة الذرية سبباً من أسباب زيادة الرزق، وأنه كلما زادت الذرية زاد رزقها، ولا تعني الآية أبداً إهمال الزواج، أو قطع النسل، أو تقليله؛ بل تحث على تكثيره، إيماناً بالله، وثقة برزقه، وبسعة فضله.

وقال رسول الله ﷺ: «ثلاثة حق على الله عونهم . . .-وذكر منهم- المتزوج المبتغي العفاف».

فبين النبي ﷺ أن الله تكفل برزق المتزوج الفقير -الذي يريد العفاف- وعياله، وهذا العون مشاهد في الواقع، فكم رأينا كيف يُعين الله هذا الصنف، وييسر له أمر الزواج وتكاليفه، ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ﴾ .[الطلاق:٣]

لا شك أن الإسلام لم يجعل للأكثرية المهملة البعيدة عن الإيمان وزناً ولا قيمة:

قال رسول الله ﷺ: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد؛ سلط الله عليكم ذلاً، لا يرفعه حتى ترجعوا إلى دينكم».

وقال رسول الله ﷺ: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها» قالوا: أومن قلة نحن يا رسول الله؟ قال: «لا؛ أنتم كثير؛ ولكنكم غثاء كغثاء السيل».

فهذا ليس معناه الدعوة إلى التحكم بعدد السكان، ولكن معناه دعوة الأمة إلى دينها مصدر عزتها، واستغلال خيراتها، واستغلال خبرات شبابها، خاصة أن الله جعل في بلاد المسلمين عصب الحياة، وأن الأمم الأخرى طفيليات - كما بين الحديث- على خيرات المسلمين.

قال الله -تعالى-: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤٩]، ليس معناه الدّعوة إلى ترويج أفكار المؤتمرات السكانية، لكن معناه العودة إلى شرع الله ليأذن لنا بالغلبة، بعد أن نتحصل على معيته، وإن كان العدد قليلاً يومئذ.

وقال الله -تعالى-: ﴿وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[آل عمران:١٣٩]، وقال -تعالى-: ﴿فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾[محمد:٣٥].

تبين الآيتين أن العلو والغلبة بالإيمان، وتحصيل معية الله، وليس بتقليل السكان، فكلما زاد الإيمان وازداد عدد المؤمنين، كان العلو.

وتبين الآيات القرآنية أن الكثرة والقلة لا تُغني شيئاً إذا لم تقترن بالإيمان،

قال -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾. [التوبة: ٢٥]

ولا فرق بين النّصوص الآمرة بالكثرة، وبين النّصوص الدالة على القلة المؤمنة؛ فالمقصود الكمُّ والنوع معاً، فلا تعارض بين النصوص في ذلك.

قال رسول الله ﷺ: «عرضت عليّ الأمم فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد، إذ رفع لي سواد عظيم فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسى وقومه، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي: انظر إلى الأفق الآخر فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب». [رواه البخاري (١٠/ ١٥٥- فتح)، ومسلم (٢٢٠)]

بيّن النبي ﷺ أن عدد أمته أكثر بكثير من الأمم السابقة، وهذا يتضح بالمقارنة بين أمته وأمة موسى -عليهما الصلاة والسلام-، فهذا الكمُّ-، وبيَّن النبي ﷺ أن من هذا الكمِّ الغفير نوعية كثيرة أيضاً - مقارنة مع الأمم السابقة؛ (رهط أو رهيط)- وهم السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب.

وقال رسول الله ﷺ: «لا يُغلب اثنا عشر ألفاً من قلة».

ففي هذا الحديث بيّن النبي ﷺ وجود الكثرة التي لا يمكن أن تُغلب من قلة، فالإسلام لا يريد الكثرة وحدها؛ بل يريد الكثرةَ والنوع معاً.

أما عن العزل فإن النبي ﷺ أذن فيه بأحوال معينة، وأنكره في أحوال أخرى.

فمما أذن فيه النبي ﷺ: ما رواه جابر أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية وهي خادمتنا وساقيتنا، وأنا أطوف عليها، وأنا أكره أن تحمل، فقال النبي ﷺ: «اعزل عنها إنْ شئتَ، فإنه سيأتيها ما قدِّر لها»، فلبث الرجل، ثم أتاه فقال: إن الجارية قد حبلت، فقال النبي ﷺ: «أخبرتك أنه سيأتيها ما قدِّر لها».

[رواه مسلم (٤/ ١٦٠)، وأبو داود (١/ ٣٣٩)، والبيهقي (٧/ ٢٢٩)، وأحمد (٣/ ٣١٢، ٣٨٦)]

وبيّن ﷺ أنّ العزل عن الزوجة وأدٌ خفيٌّ، وأنّ العزل عن الجارية ليس إثماً كإثم الموؤدة الصغرى، كما تقول اليهود،

شريطة أن يكون العازل مؤمناً أنه سيأتيها ما قُدّر لها، وهذا في حديث أبي سعيد الخدري إذ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إن لي وليدة [يعني جارية] وأنا أعزل عنها، وأنا أريد ما يريد الرجل، وإن اليهود زعموا أن الموؤدة العزل [يعني عنها] فقال رسول الله ﷺ: «كذبت يهود [كذبت يهود] لو أراد الله أن يخلقه لم تستطع أن تصرفه». [رواه النسائي في «العشرة»، وأبو داود (١/ ٢٣٨)، والترمذي (٢/ ١٩٣)، وأحمد في «المسند»: (٣/ ٣٣، ٥٣، ٥١)، والطحاوي في «المشكل»(٢/ ٣٧١)؛ بسند صحيح. انظر «آداب الزفاف» ص(١٣١)].

والذي أنكره النبي ﷺ حالةَ العزل عن الزوجة -غير الأمة المملوكة- حيث سماه «وأداً خفياً» يعني: قتلاً غير ظاهرٍ للذرية.

ومن ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال: «وَلِمَ يفعل ذلك أحدكم؟! فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها»، -وفي رواية-: «وإنكم لتفعلون وإنكم لتفعلون وإنكم لتفعلون؟ ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة». [رواه مسلم (٤/ ١٥٨، ١٥٩) بالروايتين، والبخاري (٩/ ٢٥١، ٢٥٢) بالرواية الثانية]

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: «لأن العزل إنما كان خشية حصول الولد، فلا فائدةَ في ذلك؛ لأن الله إن كان قدَّر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك»اهـ.

قال الشيخ الألباني -رحمه الله- في «آداب الزفاف» (ص١٣٢): «الأولى ترك العزل . . . ولذلك وصفه النبي ﷺ بالوأد الخفي حين سألوه عن العزل فقال: «ذلك الوأد الخفي». [أخرجه مسلم (٤/ ١٦١)] اهـ.

وترك العزل عن الجارية أولى؛ لأن الله لا بدَّ خالق ما قدَّر، فلا اعتبار للعزل.

وقد أخبر جابر -رضي الله عنه- أنهم كانوا يعزلون على زمن النبي ﷺ فقال: «كنا نعزل والقرآن ينزل»، وفي رواية: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا». [رواه البخاري (٩/ ٢٥٠)، ومسلم بالرواية الثاني (٤/ ١٦٠)]

وأما ما بيّنه العلماء من نظرة الإسلام إلى تحديد النسل وتنظيمه، وأن الإسلام منع كل الدواعي التي ترغم الإنسان على الإعراض عن مقتضى فطرته في موضوع التناسل والولادة، فالحضارة الإسلامية هي على النقيض من الحضارة الغربية، التي تشجع منع النسل أو تقليله، وتعتبر النسل عائقاً

عـن الأخذ بلذائذ الحياة ومتعها، وشهواتها، وهـذا مـن صـلب النظرة الفردية للمجتمع، وقد حثّ الإسلام على الزواج وحبب كثرة النسـل، وحرّم كلّ ما يؤدي إلى العقم وقطع النسـل، ويؤكـد الإسلام على أن منع النسل أو الحـد مـنه خشية الفقر دليل على ضعف الإيمـان بـالله: ﴿وَفِـي السَّـمَاءِ رِزْقُكُـمْ وَمَـا تُوعَدُونَ﴾ .[الذاريات:٢٢]

وحـرّم الإسلام الإجهاض: ﴿ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلا بِالْحَقِّ ﴾ .[الأنعام:١٥١]

وإن أحكـام الإسـلام وقـيمه والجهـاد المفروض على الأمة لحمل الرسالة إلى العالم تدفـع إلى تكـثير النّسـل، وهـذا يتطلـب من الأمـة زيادة نسلها للحفاظ على دينها، وحمل رسالته ونشرها.

وعـلى الرغم من أن الإسلام حثَّ على تكـثير النّسـل إلا أنـه رخـص للزوجين إذا وجـد الداعـي –دون أي تدخل، أو تشجيع خـارجي– العزل؛ لمقصد مشروع، وضرورة معتـبرة؛ مـثل الخشـية عـلى حـياة الأم وصحَّتها.

و لم يـنهَ الـنبي ﷺ عـن الغـيلة؛ تشجيعاً عـلى النّسـل وكـثرته فقـد روى مسـلم عن النبي ﷺ أنه قال: «لقد هممت أن أنهى عن الغيلة، ثم رأيت فارس والروم يفعلونه، ولا يضر أولادهم شيئاً».

وصـلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

❖ «إن هـذه المعارضـة بـين العقـلِ والـنقلِ هـي أصـلُ كـلِّ فسـاد في العـالم، وهـي ضـد دعـوة الرّسـل مـن كـلّ وجـهٍ؛ فإنهم دعـوا إلى تقديمِ الوحي عـلى الآراء والعقـول، وصـار خصـومهم إلى ذلـك؛ فأتـباع الرُّسـل قدَّمـوا الوحـي عـلى الـرأي والمعقـول، وأتـباع إبليس – أو نائب من نوابه – قدَّموا العقل على النقل . . .».

[«مختصر الصواعق المرسلة» (١/ ٢٠٩)]

❖الحلقة الثالثة والأخيرة

(كذبو علينا . . . ففضحناهم بالتاريخ) مذكرات (همفر) في الميزان

• بقلم: مالك بن حُسين

الملاحظة الثانية عشرة: ذكر في (٩٨)؛ أنَّ من الخطط التي وضعت (للشيخ محمد ابن عبدالوهاب) تكفير كل المسلمين، وإباحة قتلهم، وسلب أموالهم.

أقول: هذا من الافتراءات الكثيرة التي روّجها أعداء (الدَّعوة)، وأنا ناقل من كلام (الإمام محمد بن عبدالوهاب) ما يدحض هذه الفرية، ويُبيِّن أنَّ منهجه في (التكفير) هو (منهج أهل السُّنَّة والجماعة).

قال -رحمه الله-: «أركان الإسلام الخمسة: أوَّلها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ إذا أقرَّ بها وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفِّره بتركها، والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود، ولا نكفِّر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم؛ وهو الشهادتان»اهـ[1]، وقال -رحمه الله-: «ولا نكفِّر من عبد الصَّنم الذي على قبر عبدالقادر، والصَّنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبِّههم»اهـ[2]، وقال -رحمه الله-:

(١) «تاريخ نجد»: (٢/ ٢٧١)، ومؤلفات الشيخ «القسم الثالث -الفتاوى-ص٩»، و«الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية» (١/ ١٠٢).

(٢) مؤلفات الشيخ «القسم الثالث -الفتاوى- ص١١».

«وأما الكذب والبهتان؛ فمثل قولهم: إنَّا نكفِّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وأنَّا نكفِّر من لم يكفِّر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان؛ الذي يصدُّون به النّاس عن دين الله ورسوله . . »اهـ[1]، وقال -رحمه الله-: «ولا نشهد لأحد من المسلمين بجنة ولا نار؛ إلا من شهد له رسول الله ﷺ، ولكني أرجو للمسلم، وأخاف على المسيء»اهـ[2]، وقال -رحمه الله-: «ولا أكفر أحداً بذنب، ولا أُخرجه من دائرة الإسلام»اهـ[3]، وقال -رحمه الله-: «وأمَّا ما ذكره الأعداء عنِّي أنِّي أكفِّر بالظنِّ، والموالاة، أو أكفِّر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم؛ يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»اهـ[4]، وقال -رحمه الله-: «والله يعلم أنَّ الرَّجل [ابن سحيم] افترى عليَّ أموراً لم أقُلْهَا، ولم يأت أكثرها على بالي؛ فمنها: أنِّي أكفِّر البوصيري، وأنِّي أكفِّر من حلف بغير الله . . جوابي عن هذه المسائل أن أقول: سبحانك هذا بهتان عظيم»اهـ[5]، وقال -رحمه الله-: «وأجلبوا علينا بخيل الشيطان وَرَجِلِه؛ منها: إشاعة البهتان بما يستحي أن يحكيه، فضلاً على أن يفتريه، ومنها ما ذكرتم: أنِّي أكفِّر جميع الناس إلا من اتَّبعني، وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة، ويا عجباً كيف يدخل هذا في عقل عاقل؟ هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون؟!! . . .»اهـ[6]، وقال -رحمه الله-: «وكذلك تمويهه على الطغام بأنَّ ابن عبدالوهاب يقول: الذي ما يدخل

(١) مؤلفات الشيخ «القسم الثالث -الفتاوى- ص١١».

(٢) مؤلفات الشيخ «القسم الخامس -الرسائل الشخصية- ص١١».

(٣) مؤلفات الشيخ «القسم الخامس -الرسائل الشخصية- ص١١».

(٤) مؤلفات الشيخ «القسم الخامس -الرسائل الشخصية- ص٢٥».

(٥) مؤلفات الشيخ «القسم الخامس -الرسائل الشخصية- ص١١، ١٢، ٦٢».

(٦) مؤلفات الشيخ «القسم الخامس -الرسائل الشخصية- ص٣٦».

تحت طاعتي كافر، ونقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نُشهد على ما يعلمه من قلوبنا بأنَّ من عمل بالتوحيد، وتبرأ من الشِّرك وأهله، فهو مسلم في أيِّ زمان وأيِّ مكان، وإنَّما نكفِّر من أشرك بالله في إلهيته بعد ما تبيَّن له الحجة على بطلان الشِّرك»اهـ[1]

وقال -رحمه الله-: «وأما القول: أنَّا نكفِّر بالعموم فذلك من بهتان الأعداء، الذي يصدّون به عن هذا الدِّين، ونقول: سبحانك هذا بهتان عظيم»اهـ[2].

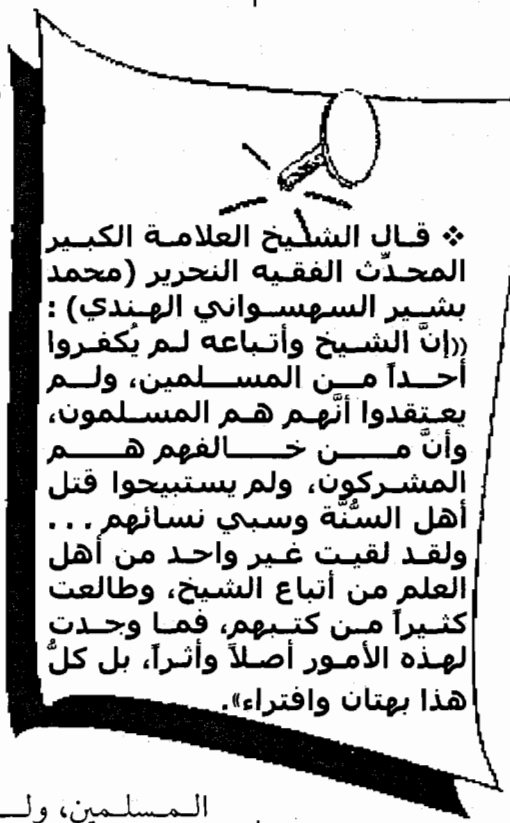

❖ قال الشيخ العلامة الكبير المحدّث الفقيه النحرير (محمد بشير السهسواني الهندي): «إنَّ الشيخ وأتباعه لم يُكفروا أحداً من المسلمين، ولم يعتقدوا أنَّهم هم المسلمون، وأنَّ من خالفهم هم المشركون، ولم يستبيحوا قتل أهل السُّنَّة وسبي نسائهم... ولقد لقيت غير واحد من أهل العلم من أتباع الشيخ، وطالعت كثيراً من كتبهم، فما وجدت لهذه الأمور أصلاً وأثراً، بل كلُّ هذا بهتان وافتراء».

والآن أذكر لك أيّها (القارئ الكريم) شهادة (حقٍّ) من بعض العلماء على هذا الكلام:

قال الشيخ العلامة الكبير المحدِّث الفقيه النحرير (محمد بشير السهسواني الهندي) نافياً عن الشيخ (محمد بن عبدالوهاب) تهمة (تكفير المسلمين واستباحة قتلهم وسلب أموالهم وهتك أعراضهم): «إنَّ الشيخ وأتباعه لم يُكفروا أحداً من المسلمين، ولم يعتقدوا أنَّهم هم المسلمون، وأنَّ من خالفهم هم المشركون، ولم يستبيحوا قتل أهل السُّنَّة وسبي نسائهم . . . ولقد لقيت غير واحد من أهل العلم من أتباع الشيخ، وطالعت كثيراً من كتبهم، فما وجدت لهذه الأمور أصلاً وأثراً، بل كلُّ

(١) مؤلفات الشيخ «القسم الخامس -الرسائل الشخصية- ص٦٠».

(٢) مؤلفات الشيخ «القسم الخامس -الرسائل الشخصية- ص١٠٠-١٠١».

هـذا بهـتان وافتراء»اهـ[1]، وعلَّق (الشيخ محمـد رشـيد رضـا) على الكلام السابق بقوله: «بل في هذه الكتب خلاف ما ذُكر وضـدُّه؛ ففـيها أنَّهـم لا يُكفِّـرون إلا من أتى بما هو كفر بإجماع المسلمين»اهـ[2].

الملاحظة الثالثة عشرة: ذكر في (٩٨)؛ أنَّ مـن الخطـط الـتي وضِعت (للشيخ محمد ابن عبدالوهاب)؛ هدم القباب والأضرحة.

أقول: أخـرج (مسـلم) في «صـحيحه» عـن أبـي الهـياج الأسـدي، قـال: قال لي علـيٌّ -رضـي الله عنه-: ألا أبعثك على ما بعـثني علـيه رسـول الله ﷺ؟ «أن لا تـدع تمـثالاً إلا طمسـته، ولا قـبراً مشـرفاً إلا سويته».

وأخرج عن جابر -رضي الله عنه- قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُجصّص القبر، وأن يبنى عليه، وأن يكتب عليه».

وأخرج عن ثمامة بن شُفيّ قال: كنّا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفي صـاحب لـنا، فأمـر فضـالة بـن عبـيد بقبره يُسوَّى، فسُوِّي، ثم قال: «سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها».

قال الترمذي -رحمه الله- : «باب ما جاء في تسوية القبور».

وقـال ابـن ماجـه -رحمه الله- : «باب ما جـاء في الـنهي عـن البـناء عـلى القـبور وتجصيصها والكتابة عليها».

قـال الـنووي -رحمـه الله- في «شـرح صـحيح مسلم»: «قال الشافعي -رحمه الله-: رأيت الأئمة في مكة يأمرون بهدم ما بُني».

و«الـذي يـرجع لمبدأ (البناء على القبور) في (العـالم الإسـلامي)، يـراه مرتـبطاً بقـيام (دولـة القـرامطة) في (الجزيـرة العربـية)، (والفاطميين) في (المغرب) ثم في (مصر)»[3].

الملاحظة الرابعة عشرة: ذكر في (ص٩٩)؛ أنَّ مـن الخطـط الـتي وضِعت (للشيخ محمد ابن عبدالوهاب)؛ نشر قرآن فيه التعديل كما جعل في الأحاديث من زيادة ونقيصة.

أقول: إليك عقيدة الشيخ -رحمه الله- في (القـرآن الكـريم)، وحكـم الـزيادة فـيه، والنَّقص منه:

---

(١) «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»: (ص٥١٠).

(٢) «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»: (ص٥١٠) في الحاشية.

(٣) «تصـحيح خطـأ تـاريخي حـول الوهابـيَّة» للدكتور محمد بن سعد الشويعر: (ص١٠٣)

قال -رحمه الله-: «واعتقاد ما يُخالف كتاب الله كفر»اهـ[1]، وقال -رحمه الله-: «فمن اعتقد ما يُخالف كتاب الله فقد كفر»اهـ[2]، وقال -رحمه الله-: «ومن اعتقد عدم صحة حفظ القرآن الكريم من الإسقاط، واعتقد ما ليس منه أنه منه؛ فقد كفر»اهـ[3]، وقال -رحمه الله-: «ومُكذِّب القرآن كافر ليس له إلا السيف وضرب العنق» اهـ[4]، وقال -رحمه الله-: «ومن هزل بشيء فيه ذكر الله، أو القرآن، أو الرسول؛ فهو كافر»اهـ[5].

الملاحظة الخامسة عشرة: ذكر في (ص ١٠١)؛ أنَّ (الشيخ محمد بن عبدالوهاب) استبعد أن يقدر على (هدم الكعبة) عند الاستيلاء عليها.

أقول: أكتفي بالجواب على هذا الهراء؛ بنقل شهادة (رجل) (ليس من أهل نجد)، بل وليس من مؤرخي (المشارقة)، وإنَّما هو من مؤرخي (المغاربة)؛ يحكي لنا واقعة بعد وفاة (الشيخ محمد بن عبدالوهاب) (بعشرين سنة) تقريباً، وهذا الرَّجل هو (أحمد الناصري) صاحب كتاب: «الاستقصاء في تاريخ المغرب الأقصى»[6]، وقد غطَّى حيِّزاً كبيراً من أخبار (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب)؛ بأكثر من (عشر صفحات).

يقول (أحمد الناصري) عن السلطان (سليمان بن محمد بن عبدالله العلوي)[7]: «أنَّه أراد أن يتحقق من (ابن سعود) وما يدعو إليه، فأرسل ابنه (المولى إبراهيم) في جماعة من علماء المغرب وأعيانه، ومعه (جواب) من والده، فوصلوا إلى (الحجاز)، وقضوا (المناسك)، وزاروا (الروضة الشريفة)، كلُّ هذا على (الأمن والأمان)، (والبرِّ والإحسان)».

---

(١) «رسالة في الرَّدِّ على الرَّافضة»:(١٤،٧).

(٢) «رسالة في الرَّدِّ على الرَّافضة»:(٨).

(٣) «رسالة في الرَّدِّ على الرَّافضة»:(١٥).

(٤) «رسالة في الرَّدِّ على الرَّافضة»:(٢٥).

(٥) مؤلفات الشيخ «القسم الأول- العقيدة- ص١١٨».

(٦) (٨/ ١٢٠-١٢٢).

(٧) الذي بويع في (فاس) في حدود عام (١٢٢٦ هـ)، وقد كان معاصراً للإمام (عبدالله بن سعود)، ووالده الإمام (سعود بن عبدالعزيز)؛ الذي دخل مكة المكرمة في المرَّة الأولى حاجاً عام (١٢١٤هـ) الموافق لعام (١٧٩٩م).

ثم أردف (أحمد الناصري) قائلاً: «حدثنا جماعة وافرة ممن حجَّ مع (المولى إبراهيم) في تلك السَّنة، أنَّهم ما رأوا من ذلك (السلطان) -يعني الإمام سعود-؛ ما يُخالف ما عرفوه من (ظاهر الشريعة)، وإنَّما شاهدوا منه، ومن أتباعه غاية الاستقامة، (والقيام بشعائر الإسلام)؛ من (صلاة وطهارة)، (وصيام)، (ونهي عن المنكر الحرام)، (وتنقية الحرمين الشريفين من القاذورات والآثام)؛ التي كانت بهما من غير نكير، وأنَّه لَمَّا اجتمع (بالشريف المولى إبراهيم)، أظهر له التّعظيم الواجب (لآل البيت الكريم)، وجلس معه كجلوس أحد أصحابه وحاشيته، وكان الذي تولَّى الكلام معه (الفقيه القاضي)؛ (أبو إسحاق إبراهيم الزرعي)»اهـ[1].

الملاحظة السادسة عشرة: ذكر في (ص ١٠١-١٠٢)؛ أنَّه بعد سنوات من العمل تمكنت الوزارة من جلب (محمد بن سعود) إلى جانبها، فأرسلوا إلى (محمد بن عبدالوهاب) رسولاً يُبيِّن له ذلك، ويظهر وجوب التعاون بين (المحمدين)؛ فمِن (محمد بن عبد الوهاب) الدين، ومن (محمد بن سعود) السلطة . . .

أقول: المذكور الثابت في (كتب التاريخ) أنَّ الشيخ (محمد بن عبدالوهاب) -رحمه الله- ذهب إلى (الدِّرعية) بلد (محمد بن سعود)، فعلِم به خصائص من أهل (الدّرعية)، فزاروه خفية، ورأوه لا يزال على سبيل الرسول ﷺ (ثابتاً)، فأرادوا أن يُخبروا (محمد بن سعود)، ويشير عليه بنصرته، فهابوا، فأشارت (المرأة) على (زوجها)، وكذلك أخواه (ثنيّان ومشاري)، بمساعدة الشيخ ونصرته، وألقى الله -سبحانه- في قلبه (للشيخ محبة)، فقام (محمد بن سعود) من فوره، وسار إليه، ومعه (أخواه)، فسلَّم عليه، ورحَّب به، وأبدى غاية الإكرام والتبجيل، وأخبره أنَّه يمنعه بما يمنع به نساءه وأولاده، وقال: أبشر ببلاد خير من بلادك، وأبشر بالعزِّ والمنعة.

فقال (الشيخ): وأنا أبشِّرك بالعزِّ والتمكين، وهذه كلمة «لا إله إلا الله»؛ من تمسَّك بها وعمل بها ونصرها، ملك بها البلاد والعباد، وهي كلمة التوحيد، وأول ما

---

(١) وانظر: «الإعلام بمن حلَّ مراكش وأغمات من الأعلام» للعباس بن إبراهيم: (١٠/٦٨-٧٣). نقلاً من كتاب «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» بتصرف.

دعت إليه الرُّسل؛ من أولهم إلى آخرهم، وأنت ترى (نجداً) (وأقطارها) أطبقت على (الشّرك)، (والجهل والفرقة)، (وقتال بعضهم لبعض)؛ فأرجو أن تكون (إماماً) يجتمع عليه المسلمون، وذريتك من بعدك.

ثمَّ لَمَّا تحقَّق (محمد بن سعود) من (معرفة التوحيد وفضله)، ورأى بُعدَ الناس في (الواقع) عنه، فقال (للشيخ): يا شيخ! إنَّ هذا دين الله ورسوله (الذي لا شكَّ فيه)، وأبشِر بالنُّصرة لك ولِما أمرت به، (والجهاد لمن خالف التوحيد)، ولكن أن أشترط عليك اثنين:

الأولى: نحن إذا قمنا في (نصرتك) (والجهاد في سبيل الله) وفتح الله لنا ولك (البلدان)؛ أخاف أن ترحل عنا، وتستبدل بنا غيرنا.

الثانية: أنَّ على أهل (الدّرعية) قانوناً آخذه منهم في (وقت الثمار)، وأخاف أن تقول: لا تأخذ منهم شيئاً.

فقال (الشيخ): أمّا الأولى؛ فابسط يدك: الدَّم بالدَّم، والهدم بالهدم، وأما الثانية؛ فلعلَّ الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك الله من الغنائم ما هو خير منها.اهـ[1]

الخاتمة:

قد وجد القدح في (هذه الدّعوة) صدىً في نفوس (راغبي الزعامة) (والتسلُّط)؛ باسم (المعرفة والعلم)، ولدى (أصحاب الأهواء) (والمصالح الظاهرة) أيضاً.

هذا من (جانب)، ومن (جانب) آخر انطلت (النِّسبةُ) إلى (الوهاب): (الوهّابيّة) نبزاً بدعوة الشيخ!!، وهي نسبة غير صحيحة -من حيث مراد الطاعنين-، لأنّهم لو نسبوها (للشيخ محمد) لصارت (محمدية)، ولا يتحقق لهم ما أرادوا؛ لأنَّ (الدِّين الإسلامي) كلَّه يُسمّى (الرِّسالة المحمديّة)، نسبةً إلى محمد ﷺ، الذي بلَّغها عن ربه.[2]

وما أرادوه بالطعن منقلبٌ عليهم في (الوهابيّة) نسبة إلى الله -تعالى- الذي من أسمائِه -سبحانه-: «الوهاب»؛ فالحمد لله .

---

(١) انظر: «عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السَّلفيّة» (٢/ ١٦٢-١٦٧) بتصرف.

(٢) «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» (ص٧٩).

ولا أستبعد أن يكون جميع من كتب متهجماً على (الشيخ محمد) (ودعوته)، ومن يقوم بنشرها بين الناس بأنه لم يقرأ واحداً من كتبه؛ سواء في (التوحيد والعقيدة)، أو (الفقه والأحكام)، أو (التفسير)، أو (السيرة النبوية)، بل إنه لم يناقش رأياً مما قال، وإنما حركتهم (المصالح الدنيوية)، (وأعماهم الهوى) . . .[1]

وقد أثبتت الأيام (صدق وإخلاص) (الشيخ محمد) -رحمه الله-؛ حيث بقي صدى الدَّعوة، بل ازداد، وحَرَصَ الناس (في كل مكان) على تتبُّع (كتبه) -رحمه الله-، (ودراستها)، كما عاد كثير (من المناوئين) إلى (رشده)، بعدما استبان لهم (سلامتها)، (وصدق هدف الدَّاعية)؛ (لأنَّ الحقَّ أحقُّ أن يتَّبع)[2].

هذا إلى (جانب) اهتمام المسلمين بها في كلِّ مكان، وتحقُّق طلبة العلم (من صدق الهدف)، وبُعدها (عن مسارب البدع والخرافات) التي أنكرها (علماء الإسلام) في كلِّ مكان.

ولقد زاد الأمر وضوحاً أنَّ الناس في كلِّ مكان ما كانوا ليقنعوا إلا بما هو (واضح) (يدعمه الدليل)، فوضح أمامهم أن (محمد بن عبدالوهاب) كغيره (من الدعاة المصلحين) جاء (ليجدد الدعوة) و (ينقِّي العقيدة من الفساد)؛ الذي أُدخل عليها (نتيجة الجهل)؛ (أداءً للأمانة)، (ونصحاً للأمة)، ليعيد الناس بأعمالهم واعتقاداتهم إلى (منهج السَّلف الصالح)، منذ عهد رسول الله ﷺ، إلى نهاية القرن (الثالث الهجري)؛ حيث بدأت البدع تدخل الصف الإسلامي، نتيجة غلبة الأمم، والتأثر بثقافات الأمم الأخرى في معتقداتها، ولضعف العلماء في أداء الأمانة[3].

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» (ص٨٤-٨٥).

(٢) «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» (ص٩٠).

(٣) «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» (ص١١٢).

ثقّف ثمّ كتّل

• الإمام محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-[1]

هذه بعض الأسئلة حول الدعوة والدعاة، وجّهت للإمام المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نعمل على نشرها في هذا العدد؛ لما فيها من فائدة مهمة، وإجابة على كثير من الأسئلة الملحّة، والله المستعان، وعليه التكلان.

سؤال:

هناك بين الإخوة من يقول: « علّم ثم كتل الناس»، ومن يقول:«كتل ثمّ علّم»، ومن يقول: «كتّل من تُعلّم»، ومن يقول: «علّم ولا تكتّل»، فنرجو إفادتنا في هذا الباب؛ جزاك الله خيراً؟

الجواب:

نحن نقول دائماً وأبداً في كل أمر صغير أو كبير ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب:٢١]، ولا شك أن هذه الأقوال التي حكيتها لا يلتقي شيء منها مع هديه – عليه الصلاة والسّلام – والنبي هو أُسوتنا–، إلا القول الذي يقول: «ثقّف ثم كتّل»، تلك هي سيرة الرسول – عليه الصلاة والسلام –، التي بدأت منذ يوم أنزل الله – عزّ وجلّ – عليه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق:١]، ثم بدأ – عليه الصلاة والسّلام – يدعو الناس سرّاً، وكما نعلم

(١) مأخوذ من شريط مسجل.

جميعاً من تاريخ الدعوة الأولى أن الله – عز وجل ـ اصطفى لها أفراداً من العرب الذين كانوا قد أوتوا فطرة، وعقلاً، ورغبة في معرفة الحق واتباعه.

وكان أول من آمن برسول الله ﷺ، واستجاب لدعوته أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – من الرجال، وعلي – رضي الله عنه – من الشباب أو الصبيان، وهكذا استمرت الدّعوة تنتشر بين العرب، فكان الإيمان يزداد، رويداً رويداً، وهكذا حتى أذن الله – عزّ وجلّ – لهؤلاء الأفراد أن يتكتلوا بعد ذلك، في مراحل معروفة، من بعد الهجرة إلى الحبشة، والهجرة إلى المدينة المنورة، فلذلك فلا يجوز لمن كان صادقاً في ادعائه: أن النبي ﷺ هو أسوته في كل شؤون حياته أن يحذو أو أن يسلك طريقة أخرى في تكتيل الناس، إلا على الطريقة التي كان عليها رسول الله ﷺ، ونحن نعلم علماً وتجربةً أن الطريق التي سلكها الرسول ﷺ في تثقيف الناس وتعليمهم تأخذ وقتاً طويلاً وجهوداً كثيرة جداً، الأمر الذي لا يصبر عليه إلا أفرادٌ قليلون من الناس، ولذلك الغالب على هذه الجماعات التي حكيتَ عنها ما حكيتَ من أقوال، هو: التّسرع في الوصول إلى تجميع المسلمين، وإقامة الدّولة الإسلامية المنشودة ؛ ولكن في الواقع أن أي جماعة لا تسلك سبيل الرسول –عليه السلام– في التكتيل على أساس من الثقافة والمعرفة بالإسلام، فسيكون عاقبة أمرها خسراً؛ فهذا الذي نَدين الله به، وندعو إليه منذ أكثر من نصف قرن من الزمان؛ أنه لا بد من التثقيف ثم التكتيل، ونحن نرى ونشاهد في كل عصرٍ، وكلما تحركت الجماعات بسبب تغير بعض الظروف السياسية؛ أن الناس يستعجلون ويدّعون تكتلاً على أساس: لاعلم.

وقريباً اطّلعت على نشرة وأظنها لبعض من تحمّس في الوقت الحاضر لتكتل إسلامي سلفي مزعوم، لقد تكلم كثيراً في أول هذه النشرة كلاماً مقبولاً؛ ولكن في آخرها انحرف عن الخط، فيما بدأ يزعم: إلى متى نظل نشتغل بـ: هذه أحاديث صحيحة وهذه أحاديث ضعيفة،

وهـذه سُـنّة، وهذه بدعة؛ يجب أن نشتغلَ في الاقتصـاد، والسّياسـةِ، و. . .، ونحـو ذلك.

إنـنا نشـعر -والأسـف ملءُ قلوبنا- أن هـذا الذي يدندنُ في إنكارهِ لا يوجد أفـرادٌ يعملـون فـيه الآن؛ فـأين هـم العـالمون بالسياسـة والاقتصـاد، ونحـو ذلـك، فكـيف يـريد هـؤلاء أن يقـيموا تكـتلاً لا يوجـد فيه أفراد بالعشرات إن لم نقل بالمئات ينهضون ببعض الفروض الكفائية، الـتي يسـتحيل أن تقوم قومة جماعـةٍ تـريدُ أن تتكتّل إلا على حساب الدعوة الإسلامية.

فـأين هـم المتخصصـون في جمـيع العلـوم الـتي لا يمكـن أن تقـوم قائمـة الجماعـة إلا عـلى أسـاس المعـرفة بهذه العلوم فضلاً عن الدَّولة المسلمة.

فهـذا الكـلام يشـعرنا بـأن هـؤلاء الـناس يـتجاوبون مـع العواطـف، ولا يـتجاوبون مـع العقل والعلم؛ لأن هذه الجماعة إذا كانت تشكو من عمل أفراد في جانـب مـن العلم الشرعي الذي هو مـن الفـروض الكفائـية، ويـريدوا أن يعمـل هـؤلاء أو غيرهـم في الجوانـب الأخـرى مـن العلـوم الـتي هـي مـن الفـروض الكفائـية، ولـيس هـناك مـن يعمـل، فكـيف يكون عاقبة هذا التكتل الـذي يقـوم عـلى الجهـل، وليس على العلم بمعرفة الإسلام من جميع جوانبه؟! هـذا في الواقـع يُشـعرنا بـأن الـناس يسـتعجلون أمراً لا يستطيعون الوصول إلـيه، إلا بعـد أن يـتخذوا المقدمـات والوسـائل الـتي تـؤدي بهـم إلى الغايـة المنشـودة، هذا بلا شك عاقبة من ينسى أو يتناسـى أن يمشـي في دعوتـه إلى الإسـلام عـلى خطـى الرسـول -عليه الصـلاة والسـلام-، الـتي قامـت عـلى أساس التثقيف ثم التكتيل . .

س٩:

يقـول بعـض الإخـوة، ما رأيكم في تكـتل -يقصـدون بـه: بـرنامج لتنظـيم الوقـت والجهـد والـتوجه ضـمن طاعة فطـرية، مثل: طاعة المتعلم للعالم، طاعة الصـغير للكبير، طاعة اللاحق للسابق- بشرط أن يخلو -هذا التجمع- من بيعة أو طاعـة مُلـزمة، أو تمـيّز عـن عامـة

المسلمين، بإشارة، أو شكل، أو يافطة، أو رسم، أو ولاء، أو براء؛ لإقامة هذه التخصصات المنشودة في العلوم الإسلامية المطلوبة لإقامة دولة الخلافة، أو استئناف حياة إسلامية جديدة -إن شاء الله-؟

الجواب:

لا شك أن جواب هذا السؤال هو الإيجاب، ولكن هذه في الواقع تحتاج إلى أناس ممن أشرنا إليهم آنفاً، أن يكونوا قد أوتوا حظاً من العلوم الضرورية، وأنا لعلي ذكرت لكم في بعض المناسبات مراراً وتكراراً؛ أن التكتل الإسلامي يحتاج إلى أفراد مختلفي الاختصاصات، مثلاً: ينبغي ألا نتصور أن من كان خطيباً مفوهاً يأخذ باللباب، وبقلوب السامعين لخطبه، أن يكون عالماً بالكتاب والسنة، كما أننا لا ينبغي أن نتصور العكس تماماً، أن من كان عالماً بالكتاب والسنة أن يكون خطيباً مُفوهاً، أو أن يكون قد جمع العلوم كلها، كما تحقق ذلك في أفراد في كل هذه القرون الإسلامية، أي: أن يتوفر في شخص واحد كل المتطلبات والمقتضيات التي تتطلبها الدّعوة، هناك أفراد قليلون جداً جداً، يُعدّون على الأصابع، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، ولذلك فهذا النقص الذي يوجد في مجموع الأفراد إنما يكمن بتكتل هؤلاء الأفراد، وتطعيم كل علم بالآخر مما قام في مجموعة من الأفراد، ولذلك فهذا الذي جاء في هذا السؤال، هذا أمر واجب مما يصح أن يقال فيه: (لا يختلف فيه اثنان، ولا ينتطح فيه عنزان)؛ ولكن أين أولئك الرجال الذين يستطيعون أن يقوموا بهذا الواجب، -هذا في اعتقادي غير متحقق- ولكن على أي جماعة، قلّتْ أو كثُرت أن تعمل في حدود استطاعتها، وأن يجتمعوا على تحقيق شيء من هذا المنهج الذي دار السؤال حوله، في اعتقادي أن المسألة تحتاج إلى عشرات العلماء، وهؤلاء غير موجودين، ولذلك فعلينا أن نسعى لإيجاد هؤلاء الأشخاص، ثم يتكتلوا على العقيدة، وعلى كلمة سواء، وأن يسعوا في تطبيق هذا المنهج؛

لأن الواقع هذا الذي حوله السؤال الثاني، هذه تحتاج إلى دولة، والدولة تحتاج إلى أسس وقواعد كثيرة، وكثيرة جداً، هذه القواعد هي الأفراد الذين تحقق فيهم ما يجب أن يتحقق في المجموعة الإسلامية من المعرفة بالكتاب والسنة، وهؤلاء -وأظنكم تشاركونني الرأي- قلةٌ في هذا العصر الحاضر، وخلاصة القول أن هذا العمل في حدود هذا المنهج أمر واجب لا خلاف فيه، ولكن أين أولئك الذين يعملون.

السؤال:

اقترح بعض الإخوة في هذا الباب أن يقوم مجموعة من طلاب العلم بالتجمع، والتدارس فيما بينهم -ابتداءً- ثلاثة علوم: علم العربية، وعلم الحديث، وعلم أصول الفقه، لأن هذه العلوم الثلاثة ضرورية لكل طالب علم، ثمّ يوجّهوا بعضهم فيما بينهم إلى التخصصات في التفسير، في الفقه، . . . إلى غير ذلك من علوم الشريعة، فهل هذا له أثر طيب؟

الجواب:

لا شك -أخي-: أن هذا الأمر بدهي جداً؛ ولكن أين هؤلاء الأشخاص، كما قلت: يعملوا في حدود استطاعتهم، ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:١٠٥]، فالمسألة تحتاج إلى عمل.

السؤال:

واضح من خلال السؤال الأول الذي ذكره أخونا، من خلال جوابكم -شيخنا- في المسألة الأولى والثانية: لفظ التكتل أكثر من مرة؛ فحبذا لو زيد زيادة إيضاح لفظ التكتل بالمعنى الشرعي، وبالمعنى العصري، وما هو الجائز والممنوع من خلاله حسب المعطيات التي نعيشها نحن من خلال الواقع العصري؟ جزاك الله خيراً.

الجواب:

طبعاً؛ نحن نريد بكلمة التكتل: ما جاء في الكتاب والسنة، وبخاصة السنة التي توضح -شأنها دائماً وأبداً- ما كان مجملاً في الكتاب الكريم، كثيراً ما ردد على مسامعنا قوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَنْ

يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء:١١٥]، فنحن نعني بالتكتل خلاف ما يعنية غيرنا بهذه الكلمة، أو بما يراد فيها عنهم من التحزب، لا نريد بهذا التكتل إلا تجميع المسلمين كلهم على طريقة الكتاب والسنة، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣]، والحديث الذي يقول: «يد الله على الجماعة»، والحديث الآخر: «... فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»، فنحن نريد التكتل أن يتعاون المسلمون على فهم الكتاب والسنة، وعلى تطبيقه في حدود استطاعتهم، ولا نريد من هذه الكلمة ما يراد من كلمة الحزبية في العصر الحاضر؛ لأن الإسلام يحارب التفرق الذي ينافي التكتل؛ ولكن التكتل ينافي التّحزب -أيضاً-؛ لأن التحزب يعني التعصب لطائفة من الطوائف الإسلامية ضد الطوائف الأخرى، ولو كانوا على حق فيما هم ساعون فيه، أظنك تريد هذا البيان -إن شاء الله-.

السائل:

لعل مراد (الأخ علي) جاء في السؤال؛ لأن هذا التجمع -قلنا- أنه يكون بدون بيعة وبدون طاعة ملزمة وبدون تميز عن عامة المسلمين، بشكل أو برسم، أو بيافطة، أو ببراء أو بولاء، وهذا هو التحزب.

قال الشيخ: صحيح.

السؤال:

هل إعادة الخلافة الراشدة واستئناف حياة إسلامية على مستوى الأمة يستلزم إقامة التكتل المذكور في السؤال؟ أم أن الجهد الفردي المبعثر هنا وهناك يكفي في ذلك؟!

الجواب:

لا يكفي؛ لا بد من التكتل في الحدود التي سبق الكلام عليها.

السؤال:

هل المأخذ على الأحزاب الإسلامية المعاصرة هو في تأسيسها ابتداءً؛ أم: في

مناهجها أم في تحزبها، والولاء والبراء على ذلك؟ أم يجتمع كلّ ما ذكرنا؟!

الجواب:

باعتقادي إن ما كان كل ما ذكرت يجتمع، وأصل ذلك أنّ هذه التكتلات - وهذا الذي نحن نلفت النظر إليه دائماً حتى لو قام تكتل سلفيّ محض؛ فيجب أن يكون على علم، هذه التكتلات لم تقم على العلم- أقول: وعلى المعرفة بما جاء في الكتاب والسنة، وعلى الأقل فيما يتعلق بمنهجهم، وتكتلهم الخاص؛ ولذلك كان تكتلهم حزبياً مفرقاً للأمة، أو زاد في الأمة تفرقاً على تفرق، ولذلك فقديماً قيل: (من رأى العبرة في غيره فليعتبر)، ولا يجوز نحن بدورنا إن حصل تنظيم سلفي في الحدود والقيود -التي سبق ذكرها- إلا أن يكون قائماً على الكتاب والسنة، وهذا يتطلب علماء.

أنا أعتقد أنه يوجد مشكلة!! أيّ تكتل يقوم في العالم الإسلامي هو فقدهم للعلماء الكثيرين، لا يكفي واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، أو خمسة، أو عشرة، إنما يجب أن يكون هناك العشرات من العلماء، ومن ذوي الاختصاصات المختلفة، فهذه الجماعات أو هذه الأحزاب عيبها أنها لم تكن قائمة على أساس من المعرفة بالكتاب والسنة، وفي ما هم يعملون ويتكتلون حوله.

ومن آثار ذلك أنهم يعادون من لم يكن في تكتلهم، وفي منهجهم، ولو كان أخاً مسلماً صالحاً يُعادُونه؛ لأنه لم ينضم إلى هذا التكتل الخاص، أو التحزب الخاص.

وصل الأمر بحزب من الأحزاب المعروفة: أن من مبادئهم أن يفرضوا على كل فردٍ من أفراد حزبهم أن يتبنوا أي رأي يتبناه الحزبُ، مهما كان هذا الرأي، لا قيمة له من الناحية الإسلامية؛ لكن قيمة هذا الرأي من الناحية الحزبية، فإذا ذلك الفرد من ذاك الحزب لم يقتنع برأي من آراء ذلك الحزب؛ فُصِلَ! ولم يعتبر من هذا الحزب الذي يقولون أنه حزب إسلامي، وهذا

معناه أن يعود هؤلاء الناس إلى ما يشبه النصارى في اتباعهم لأحبارهم في تحريمهم وتحليلهم، أولئك الذين نزل في حقهم قوله -تبارك وتعالى-: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة:٣١]، ينبغي على أي تكتل إسلامي صحيح أن يعطي للأفراد حريتهم العلمية؛ فلا مانع أن يكون في ذلك التكتل الإسلامي شخصان أحدهما يخالف الآخر؛ لأننا نعتقد كما قيل قديماً:

وكل خيرٍ في اتباع من سلف

وكل شرٍ في ابتداع من خلف

فكما نعرف أنه كان في السلف الأول نوع من الاختلاف في بعض المسائل الشرعية، فما كان ذلك بالذي يلزم الحاكم المسلم بأن يفرض رأيه على كل مسلم يتبناه، ولو كان مخالفاً لرأي هذا الفرد، ومما يحسن ذكره بهذه المناسبة رأي عمر -رضي الله عنه- وهو الخليفة الراشد، والذي شهد له الرسول -عليه السلام- بقوله: «ما سلكت فجاً إلا سلك الشيطان فجاً غير فجك»، كان قد رأى بعض الآراء ومع ذلك فقد خولف فيها، وإن كان اتبعه في ذلك بعض من جاء بعده؛ كمثل نهيه الناس عن التمتع بالعمرة إلى الحج؛ علماً بان ذلك واردٌ في الكتاب وفي السنة الصحيحة: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، لكنّه رأى لمصلحة بدت له أن يمنع الناس أن يجمعوا بين العمرة والحج، وتلقى ذلك منه الخليفة الثالث والراشد؛ عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

فمنع الناس -أيضاً- في خلافته أن يجمعوا بين الحج والعمرة، فلما حج وأعلن ذلك على الناس - وهنا الشاهد- وقف في وجهه علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- ؛ فقال له: «ما لك تنهى عن شيء فعلناه مع النبي ﷺ»، ورفع صوته قائلاً: « لبيك الله بعمرة وحج » -الشاهد-، إذا كان هؤلاء السلف الصالح لم يتخذوا ذلك الموقف الذي اتخذه أحد الأحزاب في العصر الحاضر، إذا لم يتبنّ رأياً أحسن

ما يقال فيه: إنه اجتهادٌ لا نص فيه، مع ذلك يفرض على الأفراد أن يتبنوه وإلا فصلوا وأُخرجوا من ذلك التكتل! هذا بلا شك إنما يأتي من الجهل -أولاً- بالكتاب والسنة وما كان عليه سلفنا الصالح.

أنا أشير إلى حزب التحرير حيث يتبنى -مثلاً- من الناحية السياسية أنه يجوز للمرأة أن تَنتخب أو تُنتخب، هذا رأيٌ، مع أنه بالنسبة لوجهة نظرنا مخالفٌ لما كان عليه سلفنا؛ لكن هب أنَّ وجهة نظر - يعني لها قيمتها-، هل يصل الأمر أن يقال لكل من كان من هذا الحزب: إنْ لم تتبنَّ هذا الرأي أنت لست منا، هذا هو عاقبة الجهل بالكتاب والسنة وما كان عليه سلفنا الصالح.

س: هل دعوة هذه الأحزاب للقاء والتعاون ونبذ الخصومات مُجدي في نظركم؛ الآن قد تفرز هذه الدعوة تجمعاً جديداً لصالح الجماعات الذين يرون تحزب جماعتهم، فما رأيكم -بارك الله فيكم- في هذا الباب؟

ج: نحن لا نمتنع أبداً عن أن نمد يدينا إلى كل من يدعونا إلى التفاهم والتعاون؛ ولكن بالشرط الأساس الذي ندين الله به على الكتاب والسنة، فكل من دعانا إلى ذلك فنحن نستجيب ونتعاون، ولا نخشى بعد ذلك أن توجد كتلة جديدة هي مثل سابقاتها من الانحراف، سواء قليلاً أم كثيراً عن الكتاب والسنة، وهذه الظاهرة بدت الآن مع الآسف بالنسبة لبعض إخواننا الذين كانوا ولا يزال يدندنون حول الدعوة إلى الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح؛ ولكنهم بدؤوا منذ أمدٍ قريب يعملون في المجال السياسي، وبذلك سيضعف نشاطهم في الدعوة للمسلمين بعامة، وإلى أن يتعرفوا على إسلامهم على ضوء الكتاب والسنة بالاختصار، لا نمتنع من التعاون بشرط: على أساس الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

س: قد يكون امتداداً للسؤال الأول: ما رأيكم بالأحزاب الإسلامية القائمة

الآن، وهل ترون الوقوف معها في القضايا المشتركة الصحيحة بيننا وبينهم، على الرغم من موجود انحرافات في أمرين عندهم:

الأمر الأول: انحراف مناهجها.

الأمر الثاني: عدم قيامها -هي- بنصرة من يناصرها إذا كانوا لا ينتمون لتنظيماتها، وهل هذا القيام معهم في الأمور المشتركة يصرف الدعوة السلفية عن خط سيرها القائم على التصفية والتربية، أو التربية والتصفية؟

الجواب:

هذا سبق الجواب عنه، نحن لا ننضم إلى تكتل فيه مخالفة، وفيه إعراض عن الاشتغال بالدعوة إلى الكتاب والسنة تفصيلاً؛ لكننا نتعاون معهم في حدود ما عليه -هم- من الحق، ولا نتحزب ولا نتكتل معهم، هذه التكتلات اليوم لا تنجو من التحزب، وهذا يُلاحظ كثيراً وكثيراً جداً، فبعض التكتلات، أو الأحزاب نجدهم يختارون أفراداً في بعض البلاد ما عرفوا تاريخها، ولا تاريخ اتصالها بالدعوة السلفية، ولا عرفوا مسلكهم في الحياة واستقامتهم، وحرصهم على العبادة كما جاءت في الكتاب والسنة، يكتفون من هؤلاء الموافقةعلى التكتل، ثم لا شيء بعد ذلك؛ إلا التعاون على هذا الأساس المعمّى، والذي لا يعرف المتعاونون فيه أنه يجب عليهم أن يُصَفّوا أنفسهم قبل كل شيء من كل ما يخالف الشريعة، هذه علامة بارزة جداً، حينما يتوجه بعض الأحزاب لاختيار من يوافقهم على تكتلهم، ولو لم يكن فيهم تمسك بشريعة الله -عز وجل- وبالأخلاق الإسلامية.

فإذن نحن نظل على ما نحن عليه، ندعو وندرس ونتعلم، ولسان حالنا وقولنا يقول: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْما﴾ [طه: ١١٤]، هنا نشغل أنفسنا عن هذه التكتلات، التي ستصرف مَنْ كان مِنْ قبلُ يدعو إلى الكتاب والسنة؛ ستصرفه عن هذه الدعوة بسبب الاشتغال بالنواحي السياسية، ويحرص الأفراد على أن يصلوا إلى مراتب ومراكز؛ كما

وقع ذلك في أحزاب سبقت مع الأسف الشديد.

السؤال:

واقع السلفية في الأردن، أغرى بعض الناس للقيام بدعوة إلى تكتلات وتنظيمات باسم السلفية، وهذه التنظيمات اختلفت في توجّهاتها لاختلاف دعاتها؛ فمنهم من أراد أن يسيِّر السلفيين في موجة الديمقراطية المزعومة الموهومة؛ فتكون أحزاباً سياسية على غرار (الإخوان المسلمين)، وبعضهم يريد تكوين أحزاب لها صلة بجماعات الجهاد، وآخرون يريدون تحويلها إلى جمعيات خيرية، فنرجو كلمة من فضيلتكم حول هذا الموضوع؟!

الجواب:

كل ذلك مما يصرف الداعين إلى مثل هذه التكتلات عن الدعوة الصحيحة التي كان بعضهم فيها برهة من الزمن، والآن -كما قلتُ لبعضهم: كالجمعيات الخيرية -مثلاً- هذه- يستطيع أن يقوم بها العادي من الناس بل لعل النصارى -مع الأسف الشديد- هم أبرع في مثل هذا العمل، ولذلك فلا يجوز لمن كان قد أوتي شيئاً من العقل والعلم أن يضيّع جهده ووقته في مشروع خيري، يستطيع أن يقوم به عامة الناس، مع توجيه من بعض العلماء أو طلاب العلم لهم فيها؛ يوافقون فيه الشرع في قيامهم بهذا العمل الخيري.

أضرب لكم مثلاً بسيطاً جداً، يؤكد ضرورة العلم بالكتاب والسنة في كل الأمور، ليس فقط السياسية، والاقتصادية بل والخيرية، كثير من الجمعيات الخيرية تجمع الأموال من المتصدقين؛ قسمٌ منها هي زكاة أموالهم، وقسم منها صدقات عامة، فهم يجمعون هذه الأموال في صندوق واحد! ثم ينفقونها فيما لا يجوز أن تنفق فيه الأموال التي جُمعت باسم الزكاة؛ لأن الزكاة يجب أن تُصرف إلى المصارف الثمانية -المذكورة في القرآن الكريم-، فكثير من هؤلاء يجمعون الأموال من الأغنياء باسم الزكاة، ثم يصرفونها في مشاريع خيرية، ولو -مثلاً- كبناء مسجد؛ بناء مسجد بأموال الزكاة لا

يجوز، أموال الزكاة يجب أن تعطى لأصحابها: للفقراء، والمساكين، والعاملين عليها . . .، أما أن يقام بأموال الزكاة مشاريع خيرية فهذا خلاف الشرع، وهذا أوضح مثال يوضح أن أي جماعة أو أي جمعية تقوم، لا بد أن يكون فيها أهل العلم، حتى يوجهوا مسيرتها إلى الخير الذي دعا إليه الإسلام، ولذلك فهذه التكتلات وهذه التجمعات تضيع على العاملين في الحقل السلفي جهودهم وعلمهم، فيما لا ينبغي أن يصرفوه، هذا الذي ندين الله به.

س:

هل ترون مجابهة هذه الأوضاع؟!

ج:

ما نستعمل كلمة المجابهة؛ نحن نبقى في طريقنا وفي سبيلنا، وننصح هؤلاء الذين بدأوا يميلون قليلاً أو كثيراً؛ حتى ما يبعدوا عن الدعوة الإسلامية مع الزمن الطويل، لا نجابه وإنما ننصح.

س:

نستخدم كلمة أخرى: التحذير ممن يدّعي السلفية وهو ينظم بتنظيمات أخرى؟!

ج:

ما في مانع؛ «البيان يطرد الشيطان».

س:

إذا خاف الدعاة من بطش الأنظمة القائمة، هل يجوز لهم العمل بسرية، وما حدود هذه السرية، وما رأيكم فيمن يدّعي أنَّ مرحلة السرية نُسخت من الدعوة الإسلامية؟!

ج:

أنا ما أعتقد أن الأوضاع السياسية الآن تصل بالمسلمين أن يعودوا في دعوتهم الحقّ – يعني دعوة التوحيد، دعوة عبادة الله كما شاء الله- أنهم يضطرون إلى أن يدعوا إليها سرّاً، ما أظن هذا، ولإن عاد الكفر سيرته الأولى –كما كان الأمر في عهد رسول الله – عليه السلام في الأول-فبطبيعة الحال لا مناص من القول بجواز التّستر بالدعوة؛ لكن ما أعتقد؛ لأن الآن الزمن زمن

حرية -فعلاً-، وبخاصة فيما يتعلق بالعبادات الشخصية، والعقائد الشخصية، فالحكام لا يتدخلون إلى الآن فيما نعلم بمصادمة الإسلاميين في ذوات أعمالهم وعقائدهم؛ لكن -لا سمح الله- إن وصل الأمر في بعض الحكام أو في بعض الظروف فلا مناص من ذلك؛ لأن الرسول -عليه السلام- يقول في الحديث المعروف: «فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»؛ لكن أعتبر أن السؤال نظري وغير عملي اليوم.

السؤال:

كمبدأ يجوز الدعوة إلى الإسلام سراً، إذا خشي الإنسان على نفسه.

الشيخ: هذا هو.

السؤال:

يقول بعضهم: إن الدّعوة السلفية دعوة قائمة على العقيدة والتوحيد، ولكنها تنسى أو تتناسى إما علماً، أو تطبيقاً الدعوة إلى الحاكمية لله، وتحذير الناس من طواغيت البشر الذين يشرعون من دون الله. فما هو قولكم في هذا الكلام، وردكم عليه -بارك الله فيكم-؟

الجواب:

هذا الكلام نحن نسلّم به مبدئياً؛ لكننا لا نوافق هؤلاء الناس الذين يريدون مجابهة الطواغيت -في حد تعبيرهم- وهم لم يقضوا على الطاغوت القائم في نفوسهم، والحقيقة أن هذا الكلام هو نابع من أسلوب دعوة هؤلاء الجماعات، هم يتهموننا بهذه التهمة، نحن نعتقد أن هذا العمل سابق لأوانه، ولسنا ننكر وجوب الإنكار على كل من يحكم بغير ما أنزل الله؛ لكن نحن نعتقد: هل آن الأوان لأي حزب من الأحزاب الإسلامية القائمة اليوم، أن يظهروا أمام الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله بدون أن يستعدوا لذلك، الاستعداد الذي ندندن حوله دائماً وأبداً؛ الاستعداد الروحي أولاً، ثم الاستعداد المادي ثانياً.

هم يستبقون الأمور ويستعجلون، هم يظنون أن مجرد رفع الصوت أمام هؤلاء الحكام الذين يحكمون بغير ما

أنـزل الله، هـو نصـرٌ للإسـلام، بيـنما النصـر للإسـلام حقـيقة يكـون بفهـم هؤلاء للإسلام فهماً صحيحاً، وجعلهم الإسـلام في حدود طاقتهم؛ يمشي معهم عـلى وجـه الأرض، وأنـا باعتقادي أن التاريخ يُعيد نفسه؛ فكما كان المسلمون في العهـد الأول لا هَـمَّ لهـم إلا أن يفهمـوا الدعـوة من منبعها؛ من رسول الله ﷺ، ولـيس أن يجـابهوا الكفـار والمشركين؛ إلا حوادث فردية قد تقوم؛ لكـن كتكـتل أو تجمـع لم يقـع ذلك إلا بعـد أن هاجـر رسـول الله ﷺ من مكة إلى المدينـة، (فهـذه شنشـنة نعـرفها مـن أخـزم)، وبخاصـة -أنّـا- قـد وقعـنا في تجارب عديدة في بعض البلاد الإسلامية مـن الإعـلان في محاربـة الكافـر الـذي يحكـم بغـير ما أنزل الله دون الاستعداد النفسي والمادي، ما كان عاقبة ذلك إلا الخسـارة لاحقـاً بـالدعوة الإسـلامية في كـثير مـن البـلاد الإسلاميـة؛ ولـذلك -فـنحن- يجـب أن نمشـي : أن نـأخذ بالأسـباب الشرعية والكونية في الدعوة إلى المعـرفة بالإسـلام والعمـل بـه، كما كنـت أُجمـل ذلك في كلمتين مجملتين، ؛ وهي لا بدَّ من «التصفية والتربية»، وكلّ الأحزاب الإسلامية لا تقوم على هاتين الركـيزتين: «التصـفية والتربـية»، لـيس هـناك تصـفية بدلـيل أنك لو نظرت في كل جماعة ، أو في كل حزبٍ هل عندهم عـلماء؟! عـلماء في التفسـير، علماء في الحديـث، عـلماء في الفقـه المستنبط من الكـتاب والسـنة، بعـد ذلـك عـلماء في السياسـية، عـلماء في الاقتصـاد، لـيس هناك شيء من هذا إطلاقاً؛ فإذن كيف يسـتطيعون أن ينهضـوا بهـذا العمـل العظـيم جـداً؛ وهـو تطبـيق الحكـم الإسـلامي عـلى وجـه الأرض، وإعادة الخلافـة الراشـدة؟ (فـاقد الشـيء لا يعطـيه)؛ لذلـك لا بـد مـن اتخـاذ هـذه المقدمات التي تقوم على هاتين الكلمتين «التصـفية والتربية»، وليس هناك علماء يُصـفّون الإسـلام مـن كـل دخيل فيه؛ سـواء كـان في العقيدة، أو في الأحكام، أو في السلوك، أو في العلوم الحديثة التي جـدّت الـيوم ممـا يُعـرف بالسياسـة، أو الاقتصـاد، أو نحـو ذلـك، الحكمـة التي

نكررها كثيراً بهذه المناسبة: (من استعجل الشيء قبل أوانه ابتُلي بحرمانه)، وتلك الحوادث التي وقعت في البلاد التي أشرنا إليها؛ كالحرم المكي -مثلاً-، ومصر، وسوريا؛ كلها آثار ونتيجة لهذا الذي ينكرونه علينا، وهم يظنون أنهم قد أحسنوا صنعاً.

السؤال:

يقول بعضهم: إنّ منهج الدّعوة السّلفيّة في التغيير قائم على «التصفية والتربية»، وهو أمر مفهوم واضح كما سبق قريباً. فهل من الممكن تصور التغيير المنشود بأنظمة الكفر وإنشاء الدولة الإسلامية المنتظرة نتيجة القيام بمنهج «التصفية والتربية» هذا فقط؟!

الجواب:

طبعاً؛ هذا يستلزم التربية، يستلزم التكتل الذي قلنا عنه آنفاً، فهؤلاء الذين يسألون هذا السؤال نحن نقابل سؤالهم بسؤال:

كيف قامت الدولة الإسلامية في العصر الأول الأنور؟

أليس على «التصفية والتربية»، وهذا هو جوابنا ، التاريخ يعيد نفسه، هم يتوهمون أننا نقصد «التصفية والتربية» أننا لا نقول: لا نجاهد، لا نحمل السلاح، لا نقاوم الكفر؛ هذا ليس من ضمن «التصفية والتربية»؛ بل من لوازم «التصفية والتربية»، أن نعمل لذلك؛ لكن البحث متى يكون هذا؟!

السؤال:

في سؤال سمعته في زيارتي الأخيرة في الكويت ومن بعض إخواننا في السعودية؛ سمعت منهم يكررون كثيراً في مجالسهم: فلان سيكون خليفة الشيخ ناصر، مستشهدين ببعض الأسماء التي وردت في أشرطة لكَ أو بثناء معين على بعض الإخوة، فما تقول لهؤلاء الإخوة؟

الجواب:

أقول: أرجو أن يكون هناك من يخلف الشيخ بأحسن مما كان هو عليه! لكن لا نسمي أشخاصاً؛ لكن ما الحصيلة وراء هذا؟

قال الشيخ سليم الهلالي: يعني يريدون توجيه الأشخاص لشخص معين لاستقطاب الناس.

قال العلامة الألباني: لقد زعموا بأنني قلت – بالنسبة لأخينا الحويني-؛ لكني –أنا- ما قلت ذلك، ولن أقول.

قال الشيخ سليم الهلالي: ذكروا ذلك بالنسبة للشيخ مقبل، ذكروا أيضاً أنك ذكرت الشيخ مقبلاً.

قال العلامة الألباني: ذكرته بخير، نعم؛ لكن ما ذكرت أنه يكون خليفة؟!

ونذكر إخواننا القريبين من الشيخ عليّاً وأنت - يعني الشيخ سليماً الهلاليَّ- وأمثالكم كثير؛ لكن ما نقول: أنهم خلفاء، نرجو أن يكونوا خيراً منا فيما بعد وفي الوقت الحاضر، ونستغفر الله.

السؤال:

إذا كان التكتل محظوراً أمام أولئك الذين لم يرسخ كعبهم بعد في العلم، فهلا كان للعلماء الأجلاء الذين لهم دورٌ بارز في هذا المضمار، أو هذا المجال، ألا يكون لهم لقاء مع العلماء الآخرين حتى يعملوا على التكتل، ويكونوا القدوة لنا؟

الجواب:

بلى؛ ولكن أين هم؟ وتعلم أنت أن نظام الكون أن أول الغيث قطرةٌ ثم ينهمر.

كل بلدة يجب أن يكون فيها علماء؛ بالمعنى الواسع الذي ذكرناه آنفاً، وأن يتكتلوا على هذا الأساس الذي ذكر –فيما سبق-؛ لكن أنا في اعتقادي أنه لا يوجد علماء؛ لأن هؤلاء الذين يتوهم عامة الناس أنهم علماء، هم في الواقع طلاب علمٍ –مثلي أنا- طلاب علم، فهم مشغولون الآن بطلب العلم، ولذلك فالدور الذي أنت تنشده وتطلبه من هؤلاء هو –أيضاً- سابق لأوانه بالنسبة لهؤلاء الذين تظنون أنهم علماء! يعني الآن لا نذهب بكم بعيداً، أنا الآن لا أستطيع أن ألقي درساً ، مش أعمل تكتلاً مع أمثالي –مثلاً- من طلاب العلم، ولا نزيد على ذلك. لماذا؟!

لأني أجد في نفسي مضطراً إلى أن أعمل في دائرة معينة؛ وهو خدمة السُّنَّة، وإجراء، أو تحقيق، أو تطبيق –جانب- مما نسميه «بالتصفية» -جانب-، وهو تصفية

السّنّة مما دخل فيها، فأنا مثال لأولئك العلماء الذين أنت تشير إليهم وتتسائل: ألا يستطيعون أن يجتمعوا، وأن يتكتلوا؟!

فأنا أقول قبل كل شيء عن نفسي والأمر كما قال تعالى: ﴿بَلِ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة:١٤]، وأعتقد أن الآخرين مثلي؛ يعني كل لديه مالا يسمح له أن يمشي خطوة إلى المشروع الذي ذكرته آنفاً، وجاء الكلام ودار الكلام حوله سابقاً.

فلذلك هذا الأمر في اعتقادي لا يتحقق؛ إلا بعد أن تمتلئ المجتمعات الإسلامية بعشرات العلماء الناضجين؛ الذين وصل بهم الأمر كما يقولون عندنا في سوريا: (ما عندهم عمل إلا سَنْدُ الحيطان، أو إلقاء رِجْلٍ على رِجْلٍ)، هؤلاء يجب أن يعملوا؛ لكن أين هؤلاء الذين أكملوا علومهم أو علمهم وتخصصهم، كلٌّ منهم، ثم لم يبقى لديهم إلا القيام بهذا التكتل، القضية تدور حول استباق الأمور، وأن هذا أمر سابق لأوانه.

فلعل هذا الجواب واضح بالنسبة لسؤالك.

س١١: وهل كان في عهد ابن تيمية -رحمه الله- علماء أجلاء كانوا يعاونونه على ما أقدم عليه؟

ج١١: كيف لا؟ وأين أنت من ابن القيم، وأين أنت من ابن عبدالهادي، وأمثالهم كثير وكثير جداً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

«وطالب الرئاسة -ولو بالباطل- ترضيه الكلمة التي فيها تعظيمه؛ وإن كانت باطلاً، وتغضبه الكلمة التي فيها ذمّه؛ وإن كانت حقاً، والمؤمن ترضيه كلمة الحقّ له وعليه، وتغضبه كلمة الباطل له وعليه؛ لأنّ الله -تعالى- يُحبُّ الحقَّ والصدق، والعدل، ويغضبه الكذب والظلم».

[«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٩٩-٦٠٠)]

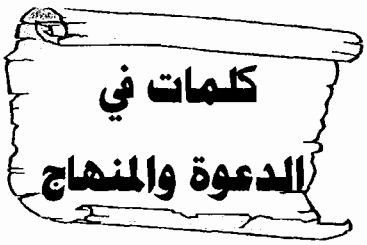

من نماذج الحزبيّة المعاصرة

• بقلم: الشيخ أبي عبدالله اليمني الحُديدي السَّلفي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

يقول -سبحانه وتعالى-: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقد ورد في «صحيح البخاري» وغيره عن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه- أنه قال: كان الناس يسألون رسول الله عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم»، قلت: وهل بعد هذا الشر من خير؟ قال: «نعم؛ وفيه دخن»، قلت: وما دخنه؟ قال: «قومٌ يهدون بغير هديي؛ تعرف منهم وتنكر»، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «نعم؛ دعاة على أبواب جهنم؛ من أجابهم إليها قذفوه فيها»، قلت: يا رسول الله صفهم لنا، قال: «هم من جلدتنا، ويتكلّمون بألسنتنا»، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «تلزم جماعة المسلمين، وإمامهم»، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام، قال: «فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعضَّ بأصل شجرةٍ، حتى يدركك الموت، وأنت على ذلك»[1].

(١) الحديث متفق عليه؛ فقد أخرجه الإمام البخاري في كتاب (المناقب) برقم (٣٦٠٦)، وفي كتاب (الفتن) (٧٠٨٤) بترقيم «الفتح»،

وهذا الحديث يعتبر عَلماً من أعلام النبوة؛ لنبينا محمد ﷺ حيث أخبر عمّا هو كائن لهذه الأمة الطيبة من الفتن، والمحن، والبلايا، والرزايا العظيمة الجسيمة؛ نسأل الله العافية من ذلك.

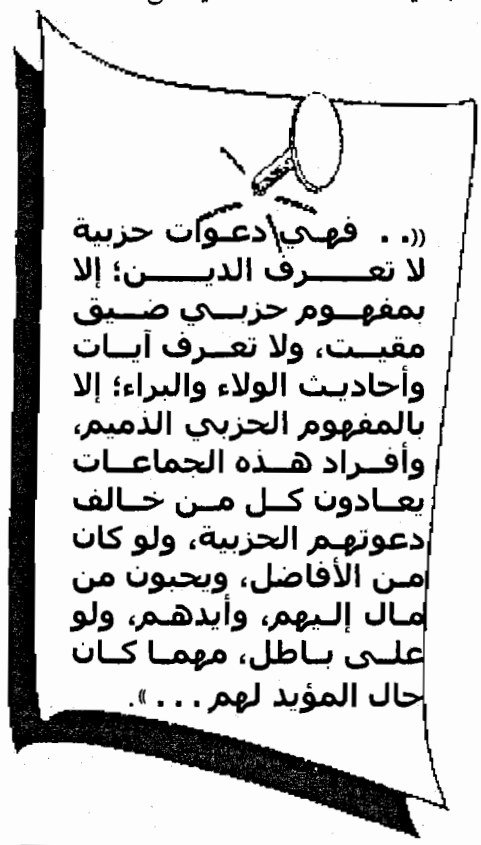

وأخرجه الإمام مسلم في كتاب (الإمارة) باب (وجوب ملازمة المسلمين عند ظهور الفتن)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب (الفتن) باب (العزلة)، وأخرجه الإمام أحمد في مسند الأنصار برقم (٢٢٨٨١)، وبرقم (٢٢٩١٦) بترقيم إحياء التراث.

وكما ورد أيضاً من حديث ابن عمرو عند مسلم عن النبي ﷺ أنّه قال: «إنها ستأتي فتنٌ، يرقق بعضها بعضاً؛ تأتي الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتي، ثم تنكشف، فتأتي الأخرى، فيقول: هذه هذه . . . » إلخ الحديث، ومن الشرور، والفتن التي أخبر عنها رسول الله ﷺ فتنة الحزبيات، والجماعات المتعددة المتناحرة فيما بينها، والمخالفة لهدي نبينا ﷺ؛ ونحن الآن في هذا الزّمن؛ زمن الدعاة الذين أخبر عنهم ﷺ أنّهم دعاة على أبواب جهنم، فدعاة العلمانية يعتبرون دعاة؛ لكنهم دعاة على أبواب جهنم، وإلى جهنم حيث أنّ دعوتهم إلى لا إله، والحياة مادة، وإلى تعطيل الشرائع، وتكذيب الرسل، بل وإنكار الربِّ؛ لهذا وغيره؛ هم دعاة إلى أبواب جهنم؛ ومثلهم الدعوة البعثية القومية: هي دعوة إلى الكفر البواح؛ بل إلى الردة عن الدين، فهم يعتبرون دعاة من جنس سابقيهم دعاة على أبواب جهنم، وإلى جهنم فهم الذين يحاربون الدّين، ويقفون في وجوه الموحدين، والدعاة إلى كتاب رب العالمين، وسنة سيد المرسلين على

صاحبها أفضل الصلاة والسلام على فهم السلف المتقين -رضي الله عنهم أجمعين-، ومن الفتن، والمحن التي لبَّست على كثير من أبناء المسلمين أمر دينهم، ودخلت باسم الدين، والدفاع عنه -كما تزعم- والزّعم زعم مغاير للحقيقة والواقع؛ كما هو معلوم، ومشاهد لدى من له ذرة علم، ومعرفة بنهج السلف ومخالفة نهج الخلف لنهج السلف؛ هو ظهور بعض الدعاة الحزبيين؛ الذين ظهروا باسم الدين، وعلى حساب الدين، فهي دعوات حزبية لا تعرف الدين؛ إلا بمفهوم حزبي ضيق مقيت، ولا تعرف آيات وأحاديث الولاء والبراء؛ إلا بالمفهوم الحزبي الذميم، وأفراد هذه الجماعات يعادون كل من خالف دعوتهم الحزبية، ولو كان من الأفاضل، ويحبون من مال إليهم، وأيّدهم، ولو على باطل، مهما كان حال المؤيّد لهم، وأكثر هذه الجماعات أتباعاً، جماعة الإخوان المسلمين -هدانا الله وإياهم للعودة إلى الحق-، فإن دعوتهم حزبية، ودعوة للكثرة مهما كان الأمر، ولو على حساب العقيدة الصحيحة، وأقول هذا من خلال سبري لهم، وخبرتي بهم، وملازمتي لهم، ولدعوتهم سبع سنين بالتحديد، وأنا معهم لأني كنت أحسب أنهم هم الجماعة الأصل، والمتبعة لهدي رسول الله ﷺ حيث أني ما عرفت إلا دعوتهم من أوّل نشأتي، فانخرطت معهم، فهم الذين يجعلون سداً منيعاً ورديماً كبيراً، وعقبةً كَأْداء بين وجوه أفرادهم، وبين معرفة الحق، والمنبع الصافي الأصيل؛ حتى يضمنوا بقاء أفرادهم معهم، وجريهم في ركابهم يصيحون في آذان أتباعهم؛ بما أرادوا منهم، فهم كالأبواق في أفواه النافخين، وأنا كنت من أولئك الأبواق، والحمد لله على الهداية، وبقيت معهم حتى أيام الوحدة ببلادنا اليمن، وما شعرت إلا وهم ينادون بالديمقراطية، ويقولون ديمقراطية شوريّة إسلامية؛ خلافاً لما نعرفه منهم قبل الوحدة، ثم بعد ذلك نادوا بحزبٍ سياسي مستقل لهم؛ تحت شعار التعددية الحزبية، وأن الديمقراطية هي الخيار الأمثل للتعبير عن الرأي؛ من أجل تأسيس حزب قوي في البلاد؛ ليصلوا إلى سُدة الحكم، ومن ثَمَّ إعلان السلطة إباحة الحزبيات، ولذا

اندفعوا إلى منابر الجمعة، والوعظ ليدعوا إلى الحزبية علناً بالمكبر، فما كان مني إلا أن سألت أحدهم، وهو الذي يعتبر مرجعاً لنا آنذاك؛ ما حكم التحزب في الشرع؟

فقال علناً -وياليته ما قال-: هي من أوجب الواجبات، فشعرت بأن في نفسي شيئاً؛ كأني لم أعلم بهذا من قبل، ثم فكرت أن التحق بمعاهدهم؛ لأعرف أكثر ما يهمني من الدّين؛ بعيداً عن ذلك الرجل إلى من هو أعلى منه تعصباً للمنهج الإخواني؛ كما كنت أحسب، وإذا بالكلام واحد، والنهج واحد؛ حتى جاءت الإنتخابات الأولى بعد الوحدة، فلقد خرجوا في شوارع المدن، والمساجد، والمزارع، والمجالس ينادون بخروج الناس إليها، وعلى الأخص النساء نصراً للإسلام، والمسلمين كما يزعمون!! غير عابئين بالنصوص الشرعية؛ المانعة لذلك، والمحرمة له، ولحاجتهم إلى كل فرد ينضم إلى جماعتهم ويتعصب لآرائهم، وأفكارهم، فلا يهتمون بالتوحيد، ولا بالعقيدة الصحيحة، فإذا تكلم منهم متكلم حول التوحيد، فبتوحيد الربوبية فقط، أما توحيد الألوهية والتكلم في الشركيات فلا؛ لكونهم يفقدهم موالاة الناس، فآثروا ولاء الناس لهم؛ حتى ولَو على حساب عقيدة التوحيد، ولا ينكرون على من قال بالشرك في الألوهية؛ إلا من رحم الله.

أمَّا البدع، وأمر البدع عند جماعة الإخوان المسلمين، فحدث ولا حرج؛ لأنها أصبحت عندهم من المسلمات؛ بل هم يتصدرون للجلوس في مجالس أهل البدع، والخرافات، كإحياء الموالد في يوم ١٢ ربيع الأول، وفي ٢٧ رجب، وفي ١٥ شعبان، وغيرها من الأيام؛ التي شرع فيها ما ليس بمشروع في دين الله؛ لأنهم إذا تكلموا عليها لن يرضى عنهم المبتدعة، ولن ينتخبوهم للبرلمان، ولن يرشحوهم، فهم يجاملونهم على حساب مخالفة الكتاب، والسنة، وإذا رأوا أحداً من جماعتهم يتكلم في البدع، ويحذر منها أسرعوا إليه، ونصحوه بترك الكلام على البدع، وحذروه من العودة إلى ذلك، وإذا عاد لاموه، ووبخوه، وقاطعوه، وإذا كان ممن يصدع الحق ولا

يبالي؛ قاموا ضده ودافعوا عن البدع، والمبتدعة، وسبّوه وشتموه، وقالوا لا يحب الرسول ﷺ، وزعموا أن محبته ما هي إلا عند أهل البدع، والمبتدعة، والحقيقة أن حبّه هو اتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وتصديقه فيما أخبر، ولذا عاد أكثر الإخوانيين عندنا في اليمن؛ لأكل القات، وشرب الدخان؛ حتى يألفهم الناس، وحتى لا يتهمون بالتشدد؛ لأن الذي لا يأكل القات، ولا يشرب الدخان عند العوام يعتبر في بلادنا: وهّابي متشدد؛ لا يعرف فقه الواقع، ولا يعرف الأسلوب الأمثل في الدعوة على حدِّ زعمهم، ومن تخبطاتهم أيضاً؛ ما حصل منهم ذات مرة؛ حيث أنهم جعلوا مهرجاناً للمرشحين منهم في الانتخابات بالسلخانة في مدينة الحُديدية، فجعلوا الغوغاء، والدهماء؛ من النساء والرجال في قاعة واحدة؛ بدون ستار أو حاجز، فقلت لبعضهم وهو المسؤول منهم: هذا العمل حرام، فكان الرّد منه: بأن أكون أنا بواب النساء! فكلفني بذلك، ولكن جعل الله لي مخرجاً من هذه البلية، فقد دخل جيش المؤتمر الحزب الحاكم بعد اتحادهم معاً، وأخذ العسكر الأبوابَ، فبقيت حزيناً على هذه الانتهاكات، وإلى ذلك وأنا لا أدري أين هم رجال الدِّين؛ الذين ظننت أنّهم هم الجماعة النّاجية، والفرقة المنصورة، لما رأيت من أعمال هؤلاء الإخوانيين في المهرجان؛ ما يناقض تعاليم ديننا الحنيف؛ من التصوير للرجال والنساء، ومن التزكيات المكذوبة لبعضهم البعض؛ تزكيةً مطلقة، والله المستعان.

ومع هذا كلّه لم أسمع منكِراً لهذا المنكَر؛ بل سكتوا، وشجعوا المبتدعة، ومع هذا لا تحسب أخي القارئ أنّهم يسكتون عن كل منكر . . لا؛ بل هم ينكرون على ولاة الأمور كل منكر يصدر منهم، ويجحدون محاسنهم، فلذا خرجوا على ولاة الأمور في بلادنا اليمن بحجة عدم حكمهم بما أنزل الله، فخرجوا على الولاة بما يقومون به من الثورات، والانقلابات، والاغتيالات، والمظاهرات، والفوضى؛ مما أدى ذلك إلى سفك الدماء، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهذا كله باسم الدين، والغيرة عليه، وفعلاً تمكنوا في بلادنا آنذاك؛ من السيطرة على

بعض كراسي الحكم، فتمكنوا من السيطرة على وزارة الاقتصاد؛ بحجة رفع الغلاء الموجود في الأسعار، والتخفيف على المواطن، ولكن للأسف الشديد، فشلوا في ذلك كله، فزادت الأسعار فوق ما يتصورون، فالذي بعشرة صار بمئة، والذي بمئة صار بألف، وذلك بسبب فساد النّيات وسوء القصد، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلُح به أولها، والله المستعان.

ومن هذا كلّه؛ بدأت أسأل وأتساءل عن أصحاب المنهج الحق، والطريق المستقيم، فبحثت عنهم فوجدتهم، وتعرفت عليهم، وأنخت رحالي في مجالسهم، فهم أهل الحق والتوحيد، الذين ما رضوا بالديمقراطية، ولا بالحزبية، ولا بالاشتراكية؛ بعكس الإخوان المسلمين؛ الذين خرجتُ من بينهم، وتبرأتُ من حزبيّتهم -فلله الحمد والشكر على ذلك-؛ فالإخوان هم أهل التحزب، وأصحاب الانتخابات، والمرحبين بالاشتراكية، فقد عقدوا حِلفاً مع حزب البعث، والحزب الناصري، وحزب الحق: أي الشيعة؛ الذي سمَّوه (ميثاق الشرف)!؟ بمعنى أن الشيعة أهل شرف!!! فلهم المكانة العالية بين الناس، مهما فعل، ومهما أعلن ردته، أو فجوره، إنا لله وإنا إليه راجعون.

وزيادة على ذلك، فقد عقدوا حِلفاً آخر بينهم وبين الاشتراكيين؛ وسموه (الائتلاف الاشتراكي): أي الحزب الواحد قبل الحرب وبعد الحرب، ولا غرابة حيث نادوا باتحاد الأديان في بلاد عربية إسلامية غير بلادنا، ولّما عدت من طلب العلم وجدت بعض الناس أرادوا الذهاب إلى زيارة قبر الولي (الجلاب) المعروف عندنا، وهو قريب من الخوخة؛ وهي غرب مدينة زبيد، وهذه الزيارة سنوية، وهي زيارة شركية بدعية، شركية؛ لأنهم يطوفون بقبر الشيخ (الجلاب)، وبدعية؛ لأنها مبتدعة لكونهم يذبحون عند قبر: الجِمال، والأبقار، والأغنام، ولا يبالون من أين يذبحون؛ سواء كان الذبح من الرقبة، أو من الفخذ، أو من البطن، ويقولون عند الذبح: يا الله، وياجلاب ﴿كَبُرتْ كَلِمةً تَخرجُ من أفواههم إن يقولون إلا كذباً﴾[الكهف:٥]، فما كان منّي

إلا أن ذهبت لأنصح بعض الذاهبين إلى زيارة صاحب هذا القبر، وذكّرتهم بالخالق المعبود، فكادوا يرجعون إلى الحقّ؛ إلا أنه جاء أحد الحزبيين الناقمين على الدعوة السلفية؛ قال لهم: لا تصدقوه؛ بل اذهبوا على صاحب هذا القبر، وقولوا: يا الله ويا جلاب، فما كان منّي إلا أن شكوته إلى أحد كبار الحزبيين عندنا، وقلت له: بأنَّ زيارة هؤلاء الناس لقبر هذا الرجل، وطلبهم منه ما لا يقدر عليه إلا الله؛ هذا شرك أكبر في توحيد الربوبية، والألوهية، وكون هذا الرجل يشجعهم على ذلك، ويقول لهم: لا تصدقوه، هذا لا يجوز لمخالفته للنصوص الشرعية؛ الدالة على نبذ الشرك، والبراءة من أهله، فماذا قال لي!

قال قولاً ويا ليته ما قال؛ قال: لا أتدخل في مثل هذه الأمور العادية، ثم أخذ يتكلم كلاماً سياسياً، يدعم به حزبه السياسي، فإلى الله المشتكى.

فنصيحتي لإخواني السلفيين أن يهتموا أولاً بطلب العلم؛ علم الكتاب والسنة؛ على أيدي أهل الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، لا على فهم الخلف من هذه الأمة، وثانياً بتقوى الله في أنفسهم، وأن يجعلوا ولائهم لأهل العقيدة الصحيحة، وأن يجعلوا عدائهم لمن خالفها، وأن يرجعوا في أمورهم الدينية إلى العلماء السلفيين الأفاضل، فيما أشكل عليهم، وأنه مهما ظهرت من جماعات جديدة؛ بمسميات مختلفة ما هي إلا حزبيات باطلة؛ مخالفة لنصوص الكتاب والسنة، ومنهج السلف، فمآلها إلى الفناء: ﴿فأما الزَّبدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وأمَّا مَا يَنفعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ في الأرض﴾ [الرعد:١٧]، فلن يبقى إلا الحق منصوراً، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ هذا وبالله التوفيق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال أبو العباس الأبّياني:

((ثلاث لو كُتبن في ظفر؛ لوسعهن، وفيهنَّ خير الدّنيا والآخرة: اتَّبع لا تبتدع، اتَّضع لا ترتفع، مَن وَرِع لا يتَّسع)).

[«الاعتصام» (١/ ١٤٧)]

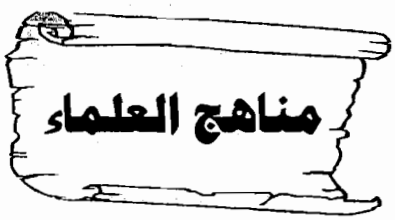

❖الحلقة الخامسة

مجالات الإصلاح عند الشاطبي

● بقلم: الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

تعرضنا في الحلقة السابقة إلى ركنين من أركان العملية التربوية الإصلاحية عند الشاطبي، وهما:

المادة العلمية، والطريقة التي يوصلها المعلم على الطالب.

ونتعرض في هذه الحلقة إلى المقصود من العملية التربوية؛ وهو (الطالب)، ثم إلى (الإصلاح السياسي) عند الشاطبي، فنقول:

الطالب[1]:

إذا كان من أركان التربية ومقوماتها: المادة العلمية التي تطلب وتدرس، والمعلم الذي يوصلها، والطريقة التي يوصلها به، فإن الطالب الذي يتلقاها ويحصلها هو الركن الرابع؛ وهو المقصود بعملية التربية والتعليم كلها.

وقد عنى به إمامنا الشاطبي كما عني بسائر أركان التربية؛ بل عنايته به أبلغ وأعمق، ومقولته هنا إحدى بدائعه وروائعه التي سبق بها عصره، وترك لنا فيها ما يعبر عن إمامته وإبداعه في أكثر من مجال.

وأبرز ما ألتفت هنا إليه، ونبه عليه هو ما يتعلق بنظرية (التوجيه التربوي)، وتوزيع الطلاب والناشئين على التخصصات من العلوم والأعمال المختلفة، وفق القدرات الذهنية والبدنية،

(١) ما تحته من كتاب «التربية عند الإمام الشاطبي» (٣٩ وما بعد).

والاستعدادات الفطرية، والميول المهنية، فلا يُرغَم طالبٌ على علم لم يتهيأ له عقلياً ولا نفسيّاً، ولا يوجه إلى عمل لا يلائم مواهبه وتطلعاته واستعداداته الفكرية أو الجسمية.

وذلك بعد أخذ القدر اللازم من العلم الذي هو فرض عين على كل مسلم، فهذا مفروغ منه، وهو أشبه بما يسمى في عصرنا (التعليم الإلزامي).

إنما الكلام هنا هو في فرض الكفاية الواجب على مجموع الأمة فيما يتعلق بالعلوم والصناعات التي تحتاج إلى تخصص، ويمكن أن ينجح فيها بعض الأفراد دون بعض، بل أن يبرز بعضهم ويتفوق؛ إذا وُضِعَ في مكانه المناسب، واختير له ما يوافق مؤهلاته الفطرية.

❖والشاطبي -هنا- يركز على ضرورة إقامة فروض الكفاية الواجبة على الأمة بإقامة القادرين على أدائها، وتهيئتهم للقيام على الوجه المرضي.

والشاطبي -هنا- يركز على ضرورة إقامة فروض الكفاية الواجبة على الأمة بإقامة القادرين على أدائها، وتهيئتهم للقيام على الوجه المرضي.

ويجمل بنا هنا أن ننقل عبارته بنصها لما تحمله من قوة الحجة، ووضوح المحجة، يقول -رحمه الله-[1]:

«إن الله -عزّ وجلّ- خلق الخلق غير عالمين بوجوه مصالحهم، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ألا ترى إلى قول الله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ [النحل:٧٨]، ثم وضع فيهم العلم بذلك على التدريج والتربية، تارة بالإلهام كما يلهم الطفل التقام الثدي ومصه، وتارة بالتعليم؛ فطلبَ الناسَ بالتعلم والتعليم لجميع ما يستجلب به المصالح وكافة ما تُدرأ به المفاسد؛ إنهاضاً لما جبل فيهم من تلك الغرائز الفطرية، والمطالب الإلهامية؛ لأن ذلك كالأصل للقيام بتفاصيل المصالح -كان ذلك من

(١) ذكر تحته مبادئ وأسساً مهمة في التربية غاية، قلَّ أن تجدها عند غيره! فلله دره ما أفهمه! وأبعد غوره! وأغزر علمه!

قبيل الأفعال، أو الأقوال، أو العلوم والاعتقادات، أو الآداب الشرعية أو العادية- وفي أثناء العناية بذلك يقوى في كل واحد من الخلق ما فطر عليه، وما أُلهم له من تفاصيل الأحوال والأعمال؛ فيظهر فيه وعليه، ويبرز فيه على أقرانه ممن لم يهيأ تلك التهيئة، فلا يأتي زمان التعقل إلا وقد نجم على ظاهره ما فطر عليه في أوليته، فترى واحداً قد تهيأ لطلب العلم، وآخر لطلب الرياسة، وآخر للتصنع ببعض المهن المحتاج إليها، وآخر للصراع والنطاح، إلى سائر الأمور.

هذا وإن كان كلُّ واحدٍ قد غُرز فيه التصرف الكلي؛ فلا بد في غالب العادة من غلبة البعض عليه؛ فيردُ التكليف عليه معلَّماً مؤدَّباً في حالته التي هو عليها فعند ذلك ينتهض الطلب على كل مكلف في نفسه من تلك المطلوبات بما هو ناهضٌ فيه، ويتعين على الناظرين فيهم الالتفات إلى تلك الجهات، فيراعونهم بحسبها ويراعونها إلى أن تخرج في أيديهم على الصراط المستقيم، ويعينونهم على القيام بها، ويحرضونهم على الدوام فيها؛ حتى يبرز كل واحد فيما غلب عليه ومال إليه من تلك الخطط، ثم يُخلَّى بينهم وبين أهلها، فيعاملونهم بما يليق بهم ليكونوا من أهلها، إذا صارت لهم كالأوصاف الفطرية، والمدْركات الضرورية؛ فعند ذلك يحصل الانتفاع، وتظهر نتيجة تلك التربية.

فإذا فُرض -مثلاً- واحد من الصبيان ظهر عليه حسن إدراكٍ، وجودة فهم، ووفور حفظٍ لما يسمع -وإن كان مشاركاً في غير ذلك من الأوصاف-؛ ميل به نحو ذلك القصد، وهذا واجب على الناظر فيه من حيث الجملة مراعاةً لما يُرجى فيه من القيام بمصلحة التعليم فطُلب بالتعلَّم وأدِّب بالآداب المشتركة بجميع العلوم، ولا بدَّ أن يُمال منها إلى بعض فيؤخذ به، ويُعان عليه، ولكن على الترتيب الذي نصَّ عليه ربَّانيُّو العلماء، فإذا دخل في ذلك البعض فمال به طبعه إليه على الخصوص، وأحبه أكثر من غيره؛ تُرك وما أحب، وخصَّ بأهله؛ فوجب عليه إنهاضه فيه حتى يأخذ منه ما قُدر له، من غير إهمال له ولا تركٍ لمراعاته، ثم إن وقف هنالك فحسن، وإن طلب الأخذ في غيره

أو طُلب به؛ فُعل معه فيه ما فُعل فيما قبله، وهكذا إلى أن ينتهي.

كما لو بدأ بعلم العربية -مثلاً- فإنه الأحق بالتقديم-؛ فإنه يُصرف إلى معلِّميها؛ فصار من رعيَّتهم، وصاروا هم رعاة له، فوجب عليهم حفظه فيما طلب بحسب ما يليق به وبهم، فإن انتهض عزمه بعد إلى أن صار يحذق القرآن؛ صار من رعيَّتهم، وصاروا هم رعاة له كذلك، ومثاله إن طلب الحديث أو التفقه في الدين إلى سائر ما يتعلق بالشريعة من العلوم، وهكذا الترتيب فيمن ظهر عليه وصف الإقدام والشجاعة وتدبير الأمور، فيُمال به نحو ذلك، ويعلم آدابه المشتركة، ثم يُصار به إلى ما هو الأولى فالأولى من صنائع التدبير؛ كالعرافة، أو النقابة، أو الجندية، أو الهداية، أو الإمامة، أو غير ذلك مما يليق به، وما ظهر له فيه نجابة ونهوض، وبذلك يتربى لكل فعل هو فرض كفاية قوم؛ لأنه سير أولاً في طريق مشترك، فحيث وقف السائر وعجز عن السير؛ فقد وقف في مرتبة محتاج إليها في الجملة، وإن كان به قوة زاد في السير إلى أن يصل إلى أقصى الغايات في المفروضات الكفائية، وفي التي يندر من يصل إليها؛ كالاجتهاد في الشريعة، والإمارة؛ فبذلك تستقيم أحوال الدنيا وأعمال الآخرة.

فأنت ترى أنَّ التَّرقي في طلب الكفاية ليس على ترتيب واحد، ولا وهو على الكافة بإطلاق، ولا على البعض بإطلاق، ولا هو مطلوب من حيث المقاصد دون الوسائل، ولا بالعكس، بل لا يصح أن يُنظَر فيه نظر واحد حتى يُفصَّل بنحو من هذا التفصيل، ويوزَّع في أهل الإسلام بمثل هذا التوزيع؛ وإلا، لم ينضبط القول فيه بوجه من الوجوه، والله أعلم وأحكم»[1].

هذه هي نظرية الشاطبي التربوية والاجتماعية، في توزيع القوى البشرية على التخصصات العلمية والمهنية، وفق القدرات والاستعدادات.

وهو يتوجه بهذه النظرية إلى ثلاثة أصناف:

أولاً: أولي الأمر ومن في حكمهم، الذين يتعين عليهم الالتفات إلى حاجات

(١) «الموافقات» (١/ ٢٨٤-٢٨٧- بتحقيقي).

المجتمع وجهاتها المختلفة، ومراعاة أولى الناس بها وتوجيههم إليها، وإعانتهم على القيام بها، وتحريضهم على الدوام عليها، سواء كان ذلك يتعلق بالعلوم والفنون، أم بالصناعات والأعمال المهنية والحربية والسياسية.

ثانياً: الأساتذة والمعلمين، والمشرفين على التعليم، الذين وجه جل كلامه إليهم، فعليهم أن يوجهوا الصبيان – بعد أن يأخذوا القدر المشترك من الآداب والعلوم – إلى ما يليق بكل منهم، فإذا مال بعضهم إلى علم على الخصوص، وأحبه أكثر من غيره؛ تُرِك وما أحب وخُصَّ بأهله – يعني أساتذته- فوجب عليهم إنهاضه فيه، حتى يأخذ منه ما قدر له . . . وهكذا الترتيب فيمن ظهر عليه وصف الإقدام والشجاعة وتدبير الأمور، فيمال به إلى ما أبرز له في نجابة ونهوض.

ثالثاً: الطلبة أنفسهم، حيث ينبغي أن يتوجه كل منهم إلى طلب ما هو متهيئ له ومناسب لاستعداده، وما يرى نفسه أنه سيجلي فيه وينفع الأمة، ويسد الثغرة، فهنا يصبح فرض الكفاية فرض عين عليه، فيجب عليه استكمال أدواته، والسير فيه إلى غاية الشوط المقدور عليه.

وقد نقل الشاطبي هنا عن الإمام مالك أنه سُئل عن طلب العلم: أفرض هو؟ فقال: «أما على كل الناس فلا»[1]، يعني به القدر الزائد على الفرض العيني، وقال مالك أيضاً: «أما من كان فيه موضع للإمامة، فالاجتهاد في طلب العلم عليه واجب، والأخذ في العناية بالعلم على قدر النية فيه».

ليت المسلمين استفادوا من هذه النظرية الشاطبية، وقاموا بفروض الكفايات على النحو الذي شرحه الشاطبي –رحمه الله-؛ ولكن الشاطبي كمعاصره –ابن خلدون-[2] ظهرا في وقت كانت الأمة في طريق الانحدار، فلم تستفد

---

(١) «الموافقات» (١/ ٢٨٢- بتحقيقي)، ونقله الشاطبي عن ابن عبدالبر في «الجامع» (رقم٣٢، ٣٤، ٣٥) ونحوه عند الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٥-٣٦).

(٢) توفي ابن خلدون سنة ٨٠٨هـ، بينما توفي الشاطبي سنة ٧٩٠هـ -رحمهما الله تعالى-.

مـن فكر الرجلين المجددين، ولم تقتبس من نورهمـا مـا يسـدد خطاهـا، ويضـيء لهـا الطريق.

الإصلاح السياسي:

للشـاطبي آراء في الإصـلاح السياسـي مسـتمدة من الكتاب والسنة وعمل سلف الأمـة، ولا سـيما الخلفاء الراشدين منهم، وهـو يفـيد المسـلمين اليوم، ويغنيهم عن كثير من النظريات السياسية المستوردة.

ونستطيع أن نجمل نظريته في الإصلاح في هذا الباب بالأمور الآتية:

أولاً: لا سـلطة إلا للشرع، والناس أمام أحكـام الشـريعة سـواء، وهو بهذا يوضح (نظـرية السـيادة) وأنهـا للشـرع، خلافـاً للأنظمة الديمقراطية التي هي من مبتدعات الـنظم الغربـية، قـال -رحمـه الله تعـالى-: «ولكـن الآيـة - أي: قـول الله -تعـالى- ﴿وَمَـنْ أَحْسَـنُ مِـنَ اللهِ حُكْمـاً لِقَـوْمٍ يُوقِنُون﴾ [المائدة: ٥٠] - والحديث وما كان في معـناهما أثبت أصلاً في الشريعة مطرداً لا يـنخرم، وعاماً لا يتخصص، ومطلقاً لا يتقـيد، وهـو أن الصـغير مـن المكلفـين، والكـبير، والشـريف، والدنـيء، والرفـيع والوضـيع، في أحكام الشريعة سواء، فكل مـن خرج عن مقتضى هذا الأصل، خرج مـن السُّـنَّة إلى البدعة، ومن الاستقامة إلى الاعوجـاج، وتحـت هـذا الرمـز تفاصـيل عظيمة الموقع»[1].

ويـنكر أن تكـون إرادة الحـاكم والولي هـي القـانون والدسـتور، يقـول عـن الصـحابة -وعـلى رأسـهم ولاتهـم وخلفـاؤهم-: «لم يقـل أحـد مـنهم: إنـي حكمت في هذا بكذا؛ لأن طبعي مال إليه، أو لأنـه يوافـق محـبتي ورضـاي، ولـو قال ذلـك؛ لاشـتدّ علـيه الـنكير، وقيل له: من أيـن لـك أن تحكـم عـلى عباد الله بمحض مـيل النفس، وهوى القلب؟! هذا مقطوع ببطلانه»[2].

وقـوله: «مـن أين لك . . .» فيه إشارة إلى مراقـبة الأمـة (عـلمائها ومصـلحيها) عـلى الحكـام، وفيه إشارة إلى وجود الرأي العـام - فـيما يسمى هذه الأيام- في الحد

(١) «الاعتصام» (٢/ ٣٦٢- بتحقيقي).

(٢) «الاعتصام» (٣/ ٩٢- بتحقيقي).

من سلطة الحاكم إذا رام الخروج عن القانون (الشريعة).

وركز الشاطبي على هذا الأصل تركيزاً قويّاً، ونقل عن الولاة ما يؤكد أنه كان معمولاً به، فها هو ينقل عن أبي بكر الصديق قوله: «لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به؛ إلا عملت به»[1]، والتقييد بعمل رسول الله ﷺ تقييد بسلطة الشرع، وذكر في هذا الباب كلاماً حسناً لعمر بن عبدالعزيز[2]، قال عنه: «عنى به وبحفظه العلماء، وكان يعجب مالكاً جدّاً» و «إنه كلام مختصر جمع أصولاً حسنة»[3].

«فالحاصل مما تقدم أن تحكيم الرجال من غير التفات إلى كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب شرعاً ضلال، ولا توفيق إلا بالله، وإن الحجة القاطعة والحاكم الأعلى هو الشرع لا غيره»[4].

ثانياً: المشرِّع هو الله -سبحانه-:

ركزَّ الشاطبي على أن المشرع هو الله وحده، وأن المفتي قائم في الأمة مقام النبي ﷺ[5] و «أن النبي كان مبلغاً ومبيِّناً» وأن المفتي «نائب عنه ﷺ في تبليغ الأحكام»، ومع هذا فقد اعتبر «أن المفتي شارع من وجه، لأن ما يبلغه من الشريعة، إما منقول عن صاحبها، وإما مستنبط من المنقول، فالأول يكون فيه مبلغاً، والثاني يكون فيه قائماً مقامه في إنشاء الأحكام؛ وإنشاء الأحكام إنما هو للشارع، فإذا كان للمجتهد إنشاء الأحكام بحسب نظره واجتهاده، فهو من هذا الوجه شارع واجب اتباعه والعمل على وفق ما قاله»[6]، ويقول: «وعلى الجملة؛ فالمفتي مخبر عن الله كالنبي، وموقع للشريعة على أفعال المكلفين بحسب نظره كالنبي، ونافذ أمره في الأمة بمنشود الخلافة كالنبي، ولذا

---

(١) «الاعتصام» (١/ ١٤٣).

(٢) انظره في «الاعتصام» (١/ ١٢٨).

(٣) «الاعتصام» (١/ ١٤٤).

(٤) «الاعتصام» (٣/ ٤٦٠)، ثم ذكر أصحاب السقيفة لما تنازعوا في الإمارة حتى قال بعض الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير»، فلما أتى الخبر عن رسول الله ﷺ بأن الأئمة من قريش، فحينئذ أذعنوا لطاعة الله ورسوله.

(٥) «الموافقات» (٥/ ٢٥٣ - بتحقيقي).

(٦) «الموافقات» (٥/ ٢٥٥- بتحقيقي).

سُموا أولي الأمر، وقرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله»[1].

فالمفتي والعالم ليس مشرعاً باطراد، وليس الواجب اتباعه؛ لأنه مفتٍ[2]، وإلا للزم الناس فتاوى المجتهدين جميعاً على اختلافها وتناقضها، وإنما يطاع لما معه من أدلة وبراهين، ولما يقوم به في الأمة من التزكية والتعليم، فهو قائم فيها مقام النبي ﷺ، عامل بمهمته ﷺ.

ثالثاً: مهام تولي السلطة واختيار الحاكم للأمة:

«من كان قادراً على الولاية، فهو المطلوب بإقامتها، ومن لا يقدر عليها، مطلوب بأمر آخر، وهو إقامة ذلك القادر، وإجباره على القيام بها، فالقادر إذاً مطلوب بإقامة الفرض، وغير القادر مطلوب بتقديم ذلك القادر، إذ لا يتوصل إلى قيام القادر إلا بالإقامة، من باب ما لا يتم الواجب إلا به»[3].

ومهام السلطة هي القيام «بمصالح عامة لجميع الخلق»[4] إذ أن الوالي «حقيقته أنه خليفة الله[5] في عباده، على حسب قدرته وما هيء له من ذلك»[6]، فإقامته من باب (المطلوب الكفائي)، فالسلطة وتولي مهامها من ضرورات الدين، إذ القيام بمصالح الخلق ورعايتهم لم يوكل للفرد وحده، وإنما هو واجب كفائي على الأمة، يؤدَّى «معرىً من الحظ شرعاً» إذ القائمون به «ممنوعون من استجلاب الحظوظ لأنفسهم بما قاموا به من ذلك، فلا يجوز لوالٍ أن يأخذ أجرة ممن تولاهم على ولايته عليهم»، و «لذلك امتنعت الرشا والهدايا المقصود بها نفس الولاية؛ لأن استجلاب المصلحة هنا مؤدٍ إلى مفسدة عامة، تضاد حكمة الشريعة في نصب هذه الولايات، وعلى هذا المسلك يجري العدل في جميع الأنام، ويصلح

(١) «الموافقات» (٥/ ٢٥٧ – بتحقيقي).

(٢) انظر – لزاماً- الحلقة الثانية في مجلتنا الأصالة: (عدد: ٢٩).

(٣) «الموافقات» (١/ ٢٨٤ – بتحقيقي).

(٤) «الموافقات» (٢/ ٣٠١ – بتحقيقي).

(٥) في هذا التعبير نظر!

(٦) «الموافقات» (٢/ ٣٠١ – بتحقيقي).

النظام، وعلى خلافه يجري الجور في الأحكام، وهدم قواعد الإسلام»[1].

فلا فصل في الشريعة بين (مصالح العباد) و (مهام السلطة)، وبهذا يجيب الشاطبي على سؤال انشغل به كثيرٌ من الناس: هل الدولة (ضرورة دينية) أم (ضرورة دنيوية)؟ وبيّن أن الإصلاح في قيام الوالي بمهامه أن يتجرد عن دواعي هواه، ويمتثل أوامر مولاه، إذ هو قائم بواجب شرعي كفائي، لا تقوم مصالح الدنيا من حفظ النفس والعقل والعرض والمال إلا به، فضلاً عن أمور الدين وتكاليفه المناطة به، قال في بيان مهمة الإمام: «يقدم لجريان الأحكام، وتسكين ثورة الثائرين، والحياطة على دماء المسلمين وأموالهم»[2]، وهذا يلتقي مع ما قررناه في (مجال الإصلاح الخلقي) أن (أصل كل الأدواء الأهواء).

رابعاً: الحاكم وحظوظه:

ما قررناه -آنفاً- لا يتنافى مع ما للحاكم من قصد إلى مباحات، ليتنعّم بها، من «أكل المستلذات، ولباس الليّنات، وركوب الفارهات، ونكاح الجميلات»[3]، وما له من حقوق في بيت المال؛ فإنه بوصفه «قائماً بوظيفة عامة، لا يتفرغ بسببها لأموره الخاصة به في القيام بمصالحه ونيل حظوظه، وجب على العامة أن يقوموا له بذلك، ويتكلفوا له بما يفرّغ باله للنظر في مصالحهم، من بيوت أموالهم المرصدة لمصالحهم، إلى ما أشبه ذلك مما هو راجع إلى نيل حظه على الخصوص، فأنت تراه لا يعرى عن نيل حظوظه الدنيوية في طريق تجرده عن حظوظه، وما له في الآخرة من النعيم أعظم»[4]، فمهمته من حيث العموم يصح فيها التجرد من الحظ، ومن حيث الخصوص فإنها كسائر الصنائع الخاصة بالإنسان في الاكتساب يدخلها الحظ، ولا تناقض في هذا؛ فإن جهة الأمر بلا حظ غير وجه الحظ، فيؤمر انتداباً أن يقوم به لا لحظ، ثم يبذل له الحظ في موطن ضرورة أو غير ضرورة[5].

(١) «الموافقات» (٢/ ٣٠٢ - بتحقيقي).

(٢) «الاعتصام» (٣/ ٤٣).

(٣) «الموافقات» (٢/ ٣١١-٣١٢ - بتحقيقي).

(٤) «الموافقات» (٢/ ٣١١ - بتحقيقي).

(٥) «الموافقات» (٢/ ٣١٣ - بتحقيقي).

خامساً: المقاصد والإصلاح السياسي:

أقام الشاطبي صرحاً شامخاً لنظرية المقاصد، وهي تعتبر -بحقّ- الركن في بناء الصرح التشريعي كله، ولها كبير الأثر في مجال الإصلاح السياسي، إذ من خلالها يتسع النظر للقضايا العامة، كمراقبة السلطة التنفيذية، وسياسة الدولة التشريعية والاجتماعية، هل تسير طبقاً لأحكام الشرع في تحقيق مصالح المسلمين، وإبعاد المفاسد عنهم، أم لا؟

ويظهر أثرها جلياً في محاور مهمة عديدة، منها:

- عدم الجمود، والاجتهاد في النوازل:

أساس الاجتهاد في هذا المجال (القائم على تحقيق المصلحة) هو المقاصد الشرعية، وذلك كله قائم على شرع الله، الذي مصدره (العقيدة) وليس (القانون الطبيعي) أو (قواعد العدالة)! في مبادئ اصطلح عليها الغربيون ومن سار في فلكهم.

- الأصالة والتمايز والتطور:

بناء على ما سبق، فنحن أمام (ثوابت) مستمدة من (الشريعة) لتخدم في ترسيخ (العقيدة)، وتسدد وتعمق النظرة إلى العلاقة بين (الإنسان) و (المقصد من خلقه) و (المآل الذي سيواجهه)، وبهذا يتحصّل المسلم على (الأصالة) التي يتمايز بها عن (الغربيين)، ولا تذوّب شخصيته، ويحافظ على (قوامها)، فهذه (الثوابت) تمنعنا من تعطيل الشريعة، ومن اتباع مناهج غير قائمة على العقيدة الصحيحة في الاستنباط والحكم، وبذا نرفض الاقتباس من قوانين الغرب ونظمه، وهذا الرفض ليس مصدره (الجمود) أو (الجهل) أو (الحقد)، وإنما مصدره ما ذكرنا من (الأصالة) و (التمايز).

وأما (التطور)؛ فإن المقاصد الشرعية هي التي تنير سبيلنا، وعلى ضوئها يحصل التطور الحق، ونستمد من خلالها مواقفنا في مواقعنا من كل ما يفد إلينا من تيارات أجنبية، ونجعلها معياراً ومقياساً محكماً، فنأخذ منها في غير النظم والقوانين والتشريعات ما يكون مصدر قوة لنا، أما ما يكون باعثاً على الانحلال والفساد فلا، ولا ينبغي أن نخدع بما يسميه الببغاوات والمقلدون (تطوراً) وإنما هو بالنسبة إلينا مسخ.

وللبحث بقية . . .

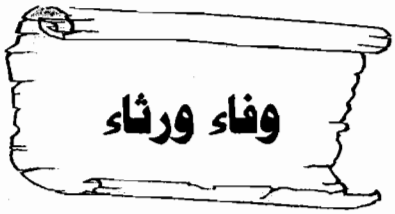

نُبذة علمية في ترجمة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله-

● بقلم تلميذه: أبي عبدالرحمن فوزي بن عبدالله الأثري

إن الله -تقدست أسماؤه- اختص من خلقه مَن أحب؛ فهداهم للإيمان، ثم اختص من سائر المؤمنين من أحب؛ فتفضل عليهم فعلّمهم الكتاب والحكمة، وفقههم في الدين وعلمهم التأويل، وفضلهم على سائر المؤمنين، وذلك في كل زمان وأوان، رفعهم بالعلم وزيّنهم بالحلم، بهم يُعرف الحلال والحرام، والحق من الباطل، والضار من النافع، والحسن من القبيح، والبدعة من السنّة، والخطأ من الصواب، فضلهم عظيم، ورثة الأنبياء، وقرّة عين الأولياء.

ومن هؤلاء -ولستُ أشك- شيخنا وأستاذنا وقدوتنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله، وجعل الجنة مثواه، وجمعنا به مع من أنعم الله عليهم في جنات النعيم- آمين . . . آمين.

كان شيخنا -رحمه الله- فاضلاً سنيّاً[1] سلفيّاً[2] أثرياً[3] صالحاً قانعاً مجتهداً[4]

---

(١) يسمى المنتسب إلى (أهل السنّة) سنيّاً؛ نسبة للسُّنّة.

(٢) ويسمى المنتسب إلى(السلف) سلفيّاً؛ نسبة للسلف الصالح.

(٣) ويسمى المنتسب إلى (أهل الأثر) أثرياً، نسبة للأثر . . .

(٤) قال الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه الله- عندما سئل عن أهل الاجتهاد في هذا العصر، فقال: «لا يحضرني من أهل الاجتهاد في هذا العصر إلا فضيلة الشيخ ابن باز، وفضيلة الشيخ ابن عثيمين». من شريط مسجل مع أهل الحجاز.

أصولياً متعففاً . . . ينال من المتكلمة والمبتدعة، وقد تعصبوا عليه لإظهاره مذهب أهل السنة والأثر . . .

وكان قوّالاً بالحقّ، داعيةً إلى الأثر والحديث، لا يخاف في الله لومة لائم . .

ولم يدخل شيخنا أبداً في علم الكلام، ولا الجدل، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفياً أثرياً قحّاً . . يأخذ عقيدته من كتاب الله -جلّ شأنه- أو المأثور من سنة نبيه ﷺ، أو ما ثبت وصح عن السلف الصالح من الصحابة الكرام والتابعين لهم الفخام . . حتى انتهى إليه علم التوحيد والعقيدة والحديث والفقه بالدليل، فرحمه الله رحمة واسعة.

فإذا وجد الدليل من الكتاب والسنة أفتى بموجبهما، ولا يلتفت إلى ما خالفهما، ولا من خالفه كائناً من كان . . . فقد شرحهما، وحلَّ غريبهما، وقرَّب ألفاظهما، وأوضح مسائلهما، وبيان ما يرجحه من مسائل الأحكام بالدليل . . .

ولم يتعصب شيخنا لرجل بعينه من أئمة الإسلام . . . ولم يقلد ويتعصب

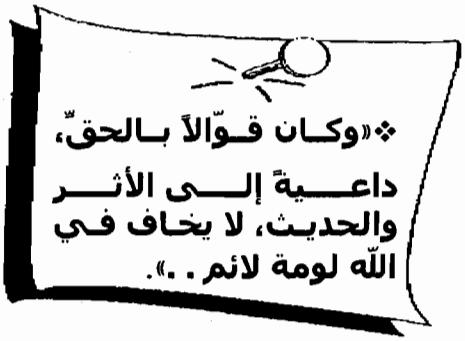

لمذهب من المذاهب[1] . . . بل كان قوّالاً بالسّنّة . . .

ولم يكن يقدِّم على الحديث الصحيح عملاً، ولا رأياً، ولا قول فلان، ولا مذهب فلان . . . بموجب الدليل يحكم ويرجح ويناقش.

فجدد -رحمه الله- ما عَلِقَ في الناس من تقليد وتعصب وبدع . . .إلى القول بالدليل والبرهان من الكتاب والسنة؛ لأن الله -تعالى- تعهد بالعلماء الربانيين المجددين على فترات، يقومون بتجريد المتابعة للكتاب والسنة، وشحذ النفوس لِتتعلّق بهما والدعوة إليهما . . .

وقد روى أبو داود في «سننه» -بسند صحيح- عن أبي هريرة -رضي الله

(١) قال عنه الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه الله-: «لم يكن فضيلة الشيخ ابن عثيمين من المقلدين». من شريط مسجل مع أهل الحجاز.

عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها».

ونحن لا نشك في أن شيخنا أبا عبدالله الأثري السلفي هو أحد هؤلاء المجددين.

لقد كان عصره -رحمه الله- كما هو مشاهد يمور بالفساد . . . والعقائد الفاسدة . . . وظهور الشرك . . . والتقليد . . . والتعصب الأعمى للأحزاب والمذاهب . . . وما رافقه من تمزق المسلمين، وضعف شوكتهم، وطمع العدو بهم . . .

كل هذا فرض على شيخنا أن يحمل لواء التجديد لمفاهيم الناس للدين في العقيدة والتوحيد والفقه والمنهج . . . فكان مجدداً في هذا العصر؛ تناول بالإصلاح والتجديد هذه الأوضاع كلها..

حمل عليه أهل الفكر والمعاصرة لتمسكه بالدليل . . . ونسبوا إليه ما لم يقل به، ولم ينظروا في تصانيفه ولا فهموا كلامه . . . فالله المستعان.

ما الفخرُ إلا لأهل العلم إنّهموا
على الهدى لمن استهدى أَدِلاءُ
وَقَدْرُ كلِّ امرئٍ ما كان يُحْسِنُه
والجاهلون لأهلِ العِلم أَعداءُ

وأصحابه وأعداؤه خاضعون لعلمه وفقهه، معترفون بذكائه، مقرُّون بسرعة فهمه، ويُندور أخطائه . . . وخطؤه أيضاً مغفور له -لاجتهاده-.

فموته -رحمه الله- حدث جلل عظيم على الأمة الإسلامية، وكأنها فقدت عضواً من أعضائها، والله المستعان.

قال الإمام أيوب السَّخْتِياني -رحمه الله-: «إنه ليبلغني موت الرجل من أهل السنة؛ فكأنما أفقد به بعض أعضائي».

أخرجه أحمد في «العلل»، وابن أبي الدنيا في «الأشراف»، وأبو نعيم في «الحلية»، بإسناد صحيح.

واللهَ أسأل أن يغفر لنا وله ولجميع المسلمين، وأن يجمعنا وإياه في جنات النعيم، مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

اللهم فلك الحمد، وإليك المشتكى، وأنت المستعان، وبك المستغاث، وعليك التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بك، وأنت حسبنا، ونعم الوكيل.

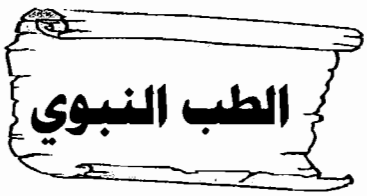

❖الحلقة الثالثة

أهمية علم الطب في الكتاب والسُّنَّة

● بقلم: الشيخ محمد بن موسى آل نصر

لقد جاء الوحي سواء كان وحي القرآن أم وحي السنة، بطب القلوب والأبدان، وبيان أمراضهما وشفائهما مصداقاً لقوله -تعالى-: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، وقوله: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء:٨٢]، بل جعل الله -تعالى- كلامه ووحيه شفاءً، قال -تعالى-: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدىً وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت:٤٤].

وقد ذكرنا في حلقة سابقة أن القرآن أشار إلى أصول قواعد الطب الثلاثة - حفظ الصحة، والحمية من المؤذي، واستفراغ المادة الفاسدة- في أكثر من آية.

ولقد تجاوزت آيات الطب في القرآن الأربعين آية، ذلك العلماء والأطباء الذين اعتنوا بالطب النّبوي والإسلامي.

وطب الأبدان يشترك فيه الناس جميعاً -أنبياء وغير أنبياء-، أمّا طب القلوب والأرواح فلا يتوصل إليه إلا بالوحي، فلا سبيل لأحدٍ إليه إلا بوحي الكتاب والسُّنَّة، ويشمل هذا النوع من الطب: «تهذيب النفوس، ورياضتها، ودفع هواها، وإصلاح العقل والفكر، والحث على الفضيلة، ومجانبة الرذيلة، والخلق الدنيء، والكذب، والحقد، وسلامة الصدر من الحسد والغش، والنفاق، وعشق الهوى، والمجون، وشَرَه النفوس.

وطب القلوب يسكن الغضب، ويصفي الذهن من الغم والهم، وهو

رياضة روحية، ومنه الاعتماد والتوكل على الله، والالتجاء إليه، والدعاء والاستغفار، والصدقة والإحسان؛ فإن في هذه الأمور من التأثير في شفاء مالا يصل إليه علم الأطباء والأدوية، سواء في القديم أو الحديث، وقد جُرب هذا على مر العصور، وحصل لكثير من الناس في مختلف المجتمعات فيه الشفاء»[1].

قال الإمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله-: «وطب القرآن وشفاؤه لا ينتفع به إلا من تلقاه بالقبول والرضا والاعتقاد، ولا يُنكر عدم انتفاع كثيرين من المرضى بالقرآن، وبالطب النبوي، وذلك لعدم كمال التلقي والاعتقاد، وليس هذا راجعاً لقصور في العلاج، وإنما لفساد؛ وشفاء القرآن لا يناسب إلا الأبدان الطيبة، والأرواح الطيبة، والقلوب الحية»[2].

أهمية الطب في السنة:

اعتنت السُّنَّة النّبوية بصحة الأجساد ووقايتها من الأمراض، ودفع المؤذي عنها؛ فأمرت بالحفاظ على البيئة ليسلم ساكنوها من الإنسان والحيوان؛ لأنَّ سلامة التربة والماء والهواء من عوامل بقاء الإنسان واستمرار بقائه، ولذلك أمرت الشريعة بالطهارة والنظافة؛ بل جعلت السنةُ الطهارةَ شطر الإيمان بنص حديث رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان»[3].

ومعلوم أن الجراثيم والميكروبات تتكاثر حيث تغيب النظافة؛ فلا بدّ من نظافة المطعم، والمشرب، والملبس، والبدن، والمأوى، وموارد المياه، وطرق الناس، وأماكن استظلالهم، بل قد لعن رسول الله ﷺ من أفسد على الناس أماكن تجمعهم وحضورهم بتلويثها، حيث قال: «اتقوا الملاعن الثلاثة . .»[4]، وقوله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه»[5].

---

(١) «الطب النبوي» لابن القيم (ص٦٨، ٧٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٤).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢٠٣) برقم (٢٢٣)، وأبو داود في «سننه» - كتاب الطهارة (١/ ٣٩)، من حديث أبي مالك الأشعري.

(٤) أخرجه أبو داود (١/ ٧/ رقم٢٦)، وابن ماجه (رقم٣٢٨).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» - كتاب الطهارة- (١/ ٢٥٣- برقم ٩٥)، وغيره.

❖«وطب القرآن وشفاؤه لا ينتفع به إلا من تلقاه بالقبول والرضا والاعتقاد، ولا يُنكر عدم انتفاع كثيرين من المرضى بالقرآن، وبالطب النبوي، وذلك لعدم كمال التلقي والاعتقاد، وليس هذا راجعاً لقصور في العلاج، وإنما لفساد؛ وشفاء القرآن لا يناسب إلا الأبدان الطيبة والأرواح الطيبة والقلوب الحية».

وجعل الإسلامُ إماطة الأذى عن الطريق من شعب الإيمان[1].

«كل هذا يعني أن الإسلام دين النظافة والصحة، فغسل الإناء مما قد يعلق به من ولوغ الكلب من الديدان التي تسبب أمراض الرئتين، والكبد، والكليتين، والمخ، والأعصاب التناسلية، وغيرها مما ثبت بالعلم.

وحدوث الوباء وانتشاره من الأقذار والمستنقعات في الطرقات والأماكن العامة، كل هذه مصدر رئيس لانتشار الميكروبات والوباء، وحدوث الأمراض الخطيرة على المجتمع، وكثيراً ما تحدث الأمراض الجلدية وغيرها بسبب تلوث الماء، واستعماله في الغسل والشراب»[2].

فالله -تعالى- يحب الطهارة، ويحب المتطهرين، قال -تعالى-: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، وقال -تعالى-: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]؛ فالطهارة في الباطن والظاهر، والنفس، والبدن، من أسباب نيل محبة الله، ومحبة رسوله؛ لأن الشياطين تميل إلى الأنجاس والأرجاس باطناً وظاهراً،

(١) أخرجه مسلم (١/ ٦٣)، رقم (٣٥)، وأبو داود في «سننه» (٥/ ٥٥) رقم (٤٦٧٦)، والترمذي (١/ ٣٥٩، ٣٦٠)، وابن ماجه (١/ ٢٢) رقم (٥٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) «فضل علماء الإسلام على الحضارة الأوروبية» (ص٢٠٤).

وتقترن به، وترافقهم حيث حلوا، وحيث ارتحلوا، وقد نزلت الآية السابقة في أهل قباء؛ كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية، صححه ابن خزيمة.

وفي استعمال الغسل والوضوء عند كل صلاة، وتكريره مبالغة في النظافة، ووقاية للجسم، وعناية بالمسلم في كل حالة من حالاته حتى يظهر بصورة الجمال في جسمه، ومنظره، وملبسه، ومسكنه، ومجتمعه، وفي المواطن الاجتماعية مع الناس، ومع أسرته، وزوجته كل ذلك فيه مراعاة وعناية بصحة الإنسان بجميع جوانب حياته، وهذا دليل واضح على اهتمام الإسلام بالصحة العامة، والرعاية، فالإنسان مطالب في اليوم والليلة بخمس صلوات تدعوه إلى أن ينظف نفسه بالماء خمس مرات في أوقات مختلفة . . .، وفي أعمال الوضوء من غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء؛ محافظة على الطهارة والصحة، ثم المضمضة التي تزيل ما تراكم في الفم من بقايا الأطعمة بين الأسنان، فتسبب تسوساً يبخر منه الفم، ويفسد، تحصل الأكلة في الأسنان، وفي مشروعية السواك والتأكيد على استعماله والحث عليه، كل هذا فيه أكثر دلالة على بقاء صحة الأسنان واللثة على أحسن وأكمل منظر وقوة[1].

وهذا قليل من كثير، ولعلنا نبحث هذا الموضوع بأوسع من ذلك في غير هذا الموضع إن شاء الله.

أمر السنة بالتداوي:

في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أنزل الله من داء؛ إلا أنزل له شفاء»، وفي لفظ: «إن الله لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه، وجهله من جهله»، ولهذا أمر الرسول ﷺ بالتداوي فقال: «عباد الله تداووا؛ فإن الله - عز وجل- لم يضع داءً إلا وضع له شفاء، غير داء واحد. قالوا: وما هو؟ قال: الهرم»[2].

وقال ابن القيم -رحمه الله- في قوله ﷺ: «لكل داء دواء» تقوية لنفس المريض

---

(١) «المنهج السوي والمنهل الروي» (ص٢٨، ٢٩).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، والبخاري في «الأدب المفرد»، والترمذي في «سننه»، وابن ماجه في«سننه»، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

والطبيب، وحث على طلب ذلك الدواء، والتفتيش عليه، فإن المريض إذا استشعرت نفسه أن لدائه دواء يزيله تعلق قلبه برفع الرجاء، وبردت عنده حرارة اليائس، وانفتح له باب الرجاء، ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته الغريزية، وكان ذلك سبباً لقوة الأرواح الحيوانية والنباتية والطبيعية، ومتى قويت هذه الأرواح، قويت القوى التي هي حامل لها، فقهرت المرض ودفعته، وكذلك الطبيب إذا علم أن لهذا الداء، دواء أمكنه، طلبه والتفتيشَ عليه، وأمراض الأبدان على وزن أمراض القلوب، وما جعل الله للقلب مرضاً إلا جعل له شفاء بضده، فإن علمه صاحب الدواء واستعمله، وصادف داء قلبه أبرأه بإذن الله»[1].

الإرشاد والوصية بالطبيب الأحذق:

أمر النبي ﷺ ابن خالته سعد بن أبي وقاص -عندما مرض- أن يطلب الحارث بن كلدة الثقفي - الذي اشتهر بالطب في زمنه- وأخبره أنه مفؤود، وأن عليه أن يستعمل الدواء الذي وصفه له.

وأمر ﷺ بتضمين الطبيب إذا لم يكن طبيباً حاذقاً، بل ادعى الطب ادعاءً، قال ﷺ : «من تطبب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن»[2].

ولذلك كان ﷺ يوصي بالأحذق من الأطباء، وبالأحذق من الحجامين، وقد احتجم وأمر أمته بالحجامة[3].

عناية العلماء بالطب النبوي:

جمع العلماء ما ورد عن الرسول ﷺ من أحاديث متعلقة بالطب، وأفردوا لها أبواباً في كتبهم، وقد أفردوا في الطب كتباً مستقلة، سميت (بالطب النبوي) جمعوا فيها الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في أبواب الطب المختلفة.

١- وأول من أفرد رسالة في حفظ الصحة، هو الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر

(١) «زاد المعاد» (٤/ ١٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤/ ١٩٥/ رقم٤٥٨٦)، وابن ماجه (٢/ ١١٤٨/ رقم٣٤٦٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤/ ٢٤١/ رقم٧٠٣٤).

(٣) يُنظر كتابي «منهج السلامة فيما ورد في الحجامة».

ابن علي زين العابدين بن الحسين، وهي رسالة وضعها بناءً على طلب من المأمون العباسي.

٢- ثم تبعه الفقيه الحجة الأديب البغوي عبدالملك بن حبيب الأندلسي السلمي، المتوفى سنة (٢٣٨ هـ)، وكتابه مطبوع بتحقيق وشرح الدكتور البار، طبع دار القلم - دمشق، والدار الشامية - بيروت.

٣- كما ألف في الطب ابن أبي عاصم المتوفى (٢٨٧هـ)، وكتابه «الطب والأمراض»، وألف أبو نعيم الأصبهاني المتوفى(٤٣٠هـ) كتاباً في الطب النبوي، احتوى كتاب ابن السني، وأضاف إليه أشياء أخرى كثيرة، ولا زال الكتاب مخطوطاً.

٤- ثم ألف الموفق عبداللطيف البغدادي شرح أربعين حديثاً من سنن ابن ماجه سمّاها «الأربعين الطيبة» حققه د. عبد المعطي قلعجي، وفيها تصحيفات قبيحة.

٥- كما ألف ابن طرخان الحموي كتاب «الأحكام النبوية في الصناعة الطبية» شرح فيه أربعين حديثاً مما اتفق عليه الشيخان من الأحاديث الواردة في الطب، وهو مطبوع بمصر.

٦- وألف الإمام ابن قيم الجوزية كتاب الطب النبوي ضمن كتابه الكبير «زاد المعاد في هدي خير العباد» طبع مؤسسة الرسالة، ثم طبع المجلد المستقل بالطب النبوي -وحده- مرات.

٧- وللإمام الذهبي كتاباً في الطب النبوي طبع على هامش «تسهيل المنافع»، ثم طبع مفرداً في القاهرة -مطبعة الحلبي، ثم طبع محققاً.

٨- ثم ألف الإمام السيوطي كتاباً في الطب سماه «المنهج السوي، والمنهل الروي في الطب النبوي»، بتحقيق الأهدل - طبع دار أسامة.

ولا زال التأليف في الطب النبوي وربطه بالطب الحديث قائماً؛ فهو علم تتوجه أنظار الباحثين والمهتمين إليه، ونسأل الله -تعالى- أن نرى اليوم الذي يُدرس فيه هذا العلم في الجامعات والمعاهد، ويتخصص فيه أفراد يداوون عباد الله في عياداتهم، العامة والخاصة، وما ذلك على الله بعزيز.

الأدب والعلم الأدب والعلم
الأدب والعلم الأدب والعلم الأدب والعلم
الأدب والعلم الأدب والعلم الأدب والعلم الأدب والعلم
الأدب والعلم الأدب والعلم الأدب والعلم الأدب والعلم الأدب والعلم

الأدب والعلم

• بقلم: أسرة التحرير

كمالُ العلم بالأدب، وجمال الأدب بالعلم؛ فللعلمِ بهاؤه، وللأدب وقارُه . . .

ولّما نرى نقصاً في أحد هذين الأصلين فإن كمالَ الآخَر -أو جمالَه- يَدْرأُ نقصَه، ويدفع وَهْنَه . .

أمّا أنْ يتصدّى قليلُ علمٍ بلا أدبٍ: فطامّةٌ شنعاء، ومصيبة صَلْعاء . . .

ومثلُه أن يتصدّر قليل أدبٍ بلا علمٍ: فكبيرةٌ خطيرة، وفِعلةٌ مريرة . . .

والسوءُ يزدادُ ويتضاعفُ عندما يتصدّى - أو يتصدّر- مَن فقد أدنى أدنى مقوّمات هذين الأصلين؛ فلا علمٌ، ولا أَدَب؛ فماذا تكونُ -من بعد- النتيجة؟!

وماذا يكونُ -قبلاً- السبب؟!

أمّا النتيجةُ؛ فيصوّرها شاعرٌ بقولِه:

تصدّر للتدريس كلُّ مهوَّسٍ
بليدٍ وَيُدعى بالفقيه المدرِّسِ
فَحُقَّ لأهل العلمِ أن يتمثّلوا
ببيتٍ قديمٍ شاع في كُلِّ مجلسِ
لقد هَزِلَتْ حتى بدا من هُزالها
كُلاها وحتّى سامَها كلُّ مفلسِ

أمّا السببُ؛ فيكشفُه شاعرٌ آخر بقولِهِ:

فلا تصحب أخا الجهلِ

وإيّـــاك وإيّـــاهُ

فكم من جاهلٍ أردى

حكيماً حين آخاهُ

وهذا كلُّه -سبباً أو نتيجةً- مع قلّة العلمِ، ورقّة الأدبِ- منظومٌ بين حروفِ قولِ نبيِّنا محمدٍ ﷺ: «خصلتان لا تجتمعان في منافق: حُسنُ سمتٍ، وفقهٌ في دين».

فكيف إذا أُضيف إلى ذلك -كلِّه- فجورٌ في الخصومةِ مُغرق، وكِبْرٌ في النُّفوس مُحْرِق!؟

لا يختلف على ذلك اثنان، ولا ينتطح كبشان!!

فليس لنا - والحالةُ هذه إلا أن نضِجَّ إلى ربِّنا -سبحانه- بالتضرُّع، والدعاء، والابتهال؛ قائلين:

واغوثاه -ربَّنا- من جاهلٍ مُختالٍ مُتباه . . .

وما أجملَ قولَ ذي الجلال العظيم: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾. . .

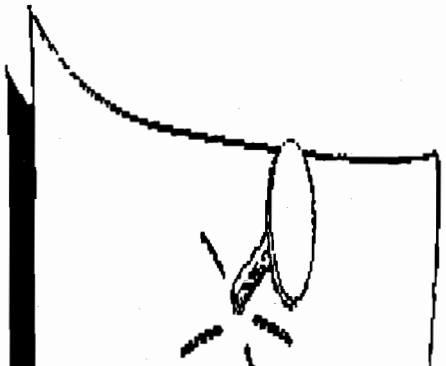

❖من صفات أهل الأهواء

« . . . فلا هو طالب آثاره [أي: النبي ﷺ]، ولا متتبع أخباره، ولا مناضل عن سنّته، ولا راغب في أسوته. يتقلّب بمرتبة العلم، وما عرف حديثاً واحداً، تراه يهزأ بالدين ويضرب له الأمثال، ويتلعّب بأهل السُّنَّة، ويُخرجهم أصلاً من العلم! لا تُنفّر لهم عن بطانة إلا خانتك، ولا عن عقيدة إلا أرابتك، ألبسُوا ظلمة الهوى، وسلبوا هيبة الهدى؛ فتنبوا عنهم الأعين، وتشمئز منهم القلوب».

[«ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٤١)]